

مجلس التخطيط الوطني

نحو تطوير التعليم في ليبيا(الفلسفة والنظم والسياسات التعليمية)

تمهيد :-

بدأ هذا العمل بناءً على تكليف من قبل مجلس التخطيط الوطني ، بتشكيل فريق عمل وطني متخصص يقوم بإعداد مقترح للسياسات الوطنية للتعليم وخطة عمل لتنفيذها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف والواجب الوطني وضع هذا الفريق خطة عمله كالآتي:

- أولاً : الاطلاع على بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت في ليبيا، أو التي توفرت للفريق سواءً من البلاد العربية أو الأجنبية، ومنها على سبيل المثال:
- الدراسات التي أعدها المركز الوطني لبحوث التعليم في ليبيا.
- دراسات الهيئة الوطنية للبحث العلمي في ليبيا.
- تقارير اللجان وفرق العمل التي تناولت موضوع التعليم بالبحث والدراسة.

ثانياً : تم مراجعة التشريعات الوطنية والقوانين واللوائح المنظمة لقطاع التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم التقني والفني، كذلك أهم التشريعات العربية للتربية والتعليم، وقد تم الاستفادة في هذا الميدان بالكثير من خبرات أعضاء الفريق فمنهم من هم متخصصون وعاملون في هذا القطاع بكل مراحله ، وبعضهم من عمل أو لازال يعمل كخبير مع منظمات تربوية وتعليمية إقليمية وعالمية.

ثالثاً : تم تقسيم العمل بين أعضاء الفريق بحيث قام كل منهم بدراسات تحليلية وتقييمية عرضت ونوقشت من خلال سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الدورية التي عقدها ونظمها فريق العمل طوال فترة التكليف في حدود ثمانية أشهر.

إن الهدف الأساسي لهذا التقرير هو تطوير سياسة التربية والتعليم في ليبيا في ضوء واقع المجتمع الليبي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي اليوم، وتنفيذاً لطموحات وتوجهات ثورة السابع عشر من فبراير لبناء ليبيا الجديدة :

- أ) كدولة مستقلة آمنة نظامها ديمقراطي حر.
- ب) تقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة.
- ج) تضمن حقوق مواطنيها وأجيالها القادمة.
- د) متطورة اجتماعياً تسودها العدالة والمساواة بين مواطنيها.
- هـ) متفاعلة إيجابياً مع محيطها العربي والإسلامي والعالمي لبناء السلام العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.
- و) تتبنى الحوار ومشاركة جميع أبناء وشرائح المجتمع الليبي في التخطيط والتنفيذ والعمل، بما في ذلك التخطيط للتربية والتعليم والبحث العلمي والتنمية البشرية المستدامة.
- ز) بناء ليبيا الجديدة بعد ثورة السابع عشر من فبراير بالجميع ومن أجل خير ورفاهية الجميع.

ولما كانت العملية التعليمية – كأى نظام – تعتمد على نوعية المدخلات لتحقيق النتائج المستهدفة عند مستويات مناسبة من الجودة والكفاءة ، فلقد رأى الفريق أن يضع في اعتباره وضمن أولويات عمله متطلبات تحقيق الجودة الشاملة لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية من خلال اقتراح جملة من الوسائل والأساليب للمعالجة والتطوير ، ابتداءً من مراحل التنشئة الأولى برياض الأطفال مروراً بمختلف مكونات السلم التعليمي ، وانتهاءً بالبحث العلمي كأحد الركائز الداعمة للعمل التربوي والتعليمي .

وفي الختام فإن أوراق العمل المرجعية التي قام بإعدادها أعضاء الفريق تمثل خلاصة معمقة واجتهادات متعددة الرؤى والمداخل حول النظام التربوي والتعليمي ، بدءاً من فلسفته وأهدافه وسياساته ، وانطلاقاً إلى هياكله ومضامينه وأدواته ، على أمل أن تدفع هذه الدراسات بما تطرحه من أفكار وبدائل واقتراحات ، إلى إقامة حوار مجتمعي موسع بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الإجماع الوطني حول التعليم الذي ننشده وأهدافه وبنيته ونوعيته ومتطلباته بما يزيده وضوحاً وثراءً.

فريق الدراسة

الفصل الأول

تطوير سياسات التعليم والفلسفة التربوية

تمهيد:

ورثت ليبيا نظاماً تعليمياً متدنياً في كل مكوناته بسبب سياسات النظام المنهار ، ومن البديهي في ظل ثورة السابع عشر من فبراير أن يشهد النظام التعليمي تطوراً يرقى إلى المستويات التي حققتها دول العالم المتقدم ، وهو أمر ليس بالمستحيل إن صدقت النوايا وتوفرت العزيمة .

إن تطوير سياسات التعليم يستوجب أمرين أساسيين :

أ - إدخال تغييرات جذرية وأساسية على النظام التعليمي لعلاج المشكلات المزمنة التي أضعفت كفايته ، وحدت من قدرته على الانطلاق بفاعلية نحو الأفضل .

ب - إرساء قواعد بنية النظام التعليمي وهياكله الأساسية ليصبح مهياً للتوافق مع خصائص المرحلة الحالية والاستجابة لمطالبها ، واستثمار الإمكانيات المعرفية والمادية المتوفرة ، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

1 - أن النظام التعليمي ليس قائماً بذاته ، إنما هو جزء من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ، وأن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها ليبيا الجديدة تتطلب إحداث التغيير المطلوب للنظام التعليمي بكافة مستوياته ومراحله .

2 - تجديد النظام التعليمي وتحديثه مطلباً ملحاً في ظل التطورات الحالية التي يمر بها المجتمع الليبي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وما يحدث من تطورات علمية وتقنية على المستوى الدولي .

3 - أن العالم يمر بمرحلة من التطور والتغير السريعين ، وأن محرك هذا التطور والتغير لم يعد مجرد الثروة المادية أو الثروة البشرية العددية التي تعمل في حقل التنمية، بل أصبحت الخبرة النوعية العلمية والتقنية عالية الكفاءة ، هي أداة الحسم والتطور السريع ، وإحراز التقدم المتميز في مجالات العلوم المختلفة ،

وأن هذه المعطيات المدعومة بالدراسات المستقبلية ومنهجيتها وطرق بحثها لا تتسجم مع ثبات النظم التعليمية التقليدية ورتابتها .

4 - إن العصر الذي نعيشه يتميز بكونه عصر التفجر المعرفي ، عصر الثورة التقنية، عصر تقنية المعلومات ، عصر تحديات العولمة ، ولا مكان لتعليم في هذا العصر لا يأخذ في حسابه مضمين هذه التحولات .

5 - ضرورة إحداث تغيير نوعي في المناهج الدراسية بما يجعلها تواكب العصر وتتجنب الإسهاب والتكرار غير المبرر ، وتستخدم التقنيات الحديثة وتتعد عن الأسلوب التقليدي في طرق وأساليب التقويم ، كما يراعى من خلالها تباين القدرات والفروقات الفردية ، مع احتوائها على المصطلحات والمفاهيم الشاملة . ويمكننا القول بأن أي إصلاح للتعليم لا بد وأن يبدأ بإعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها العامة، ونقصد هنا بفلسفة التربية مجموعة المفاهيم والآمال والطموحات العليا للمجتمع، والتي من خلالها تحدد صيغة الإنسان الذي يراد من التعليم أن يسهم في بنائه بصورة تبرز نوع ذلك الإنسان القادر على تحقيق التقدم والرفي لذاته ولمجتمعه.

ونظراً لأهمية هذه الفلسفة في صياغة الأهداف العامة للتعليم والسياسات التربوية والتعليمية، فإن فريق العمل اقترح صياغة رؤية واضحة للتوجهات العامة لفلسفة التربية في ليبيا، تستمد من عقيدة المجتمع وأصالته، وتواكب الحاضر، وتستوعب النظرة الجديدة للتربية والتعليم، وتعبر عن نظرتها الشمولية للوجود والحياة.

وعليه فإن الفريق الاستشاري قام بالتركيز على مناطق الاختناق والحرج في العملية التربوية والتعليمية والتي يشكو منها الميدان والمجتمع، لإعادة صياغة فلسفة ورؤية تربوية تأخذ في الاعتبار الفعل الممكن وليس التحليق المنظر، فالهدف في النهاية رؤية تضيء الطريق أمام استنباط حلول تربوية وتعليمية أكثر ملاءمة لهويتنا ومجتمعنا في سعيه المستقبلي لمواكبة عالمه.

وفي ضوء مراجعة التقارير والدراسات الوطنية والإقليمية والعالمية وتحليلها، والتعرف على أوجه التطابق والتباين بينها وبين النظام التعليمي في ليبيا، ومن خلال ما تم تناوله من قضايا ومناقشات من قبل فريق العمل ، وعلى ضوء أوراق العمل المقدمة من أعضاء الفريق أمكن بإيجاز إبراز معوقات ومشكلات النظام التعليمي في ليبيا.

أ/ المعوقات والمشكلات التي تواجه النظام التعليمي:

تشير معظم دراسات التقويم والعمل الميداني إلى أن النظام التعليمي لازال يواجه مجموعة من المعوقات في كفاءته الداخلية، والتي من أهمها:

- 1- عدم وضوح فلسفة التربية والتعليم وتوثيقها.
- 2- عدم توثيق السياسات التعليمية.
- 3- عدم تأكيد الصلة بين الأهداف العامة للتربية والسياسات التعليمية من جهة، وبين السياسات التعليمية والتخطيط للتعليم من جهة أخرى، حيث أن السياسات التعليمية تصدر في السابق بصورة متفرقة على شكل قرارات وتشريعات، كما تبين أن هناك ضعفاً في تفعيل ما انتهت إليه الدراسات وفي ثبات القرارات والتشريعات للتأكد من بلوغ الأهداف التي وضعت من أجلها واستمرار الالتزام بتنفيذها.
- 4- عدم الاهتمام بالتخطيط التربوي والتعليمي من حيث تنظيمه ودعم أساليبه، وتوفير تقنيات متقدمة تتيح له التواصل مع حاجته من المعلومات والإحصاءات الدقيقة من البحوث التربوية والدراسات، وربط الخطة التعليمية بمطالب التنمية الشاملة وتوفير حاجتها إلى القوى العاملة، وبناء نظم تؤدي إلى تعزيز الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لاستيعاب عدد أكبر من المتعلمين وتقديم تعليم أفضل.
- 5- عدم الاهتمام بالإدارة التربوية، حيث لوحظ أنها تعاني نقص الكفاءات ونقص الحوافز للمجدين كما أنها تشكو خللاً في بنيتها الهيكلية والتنظيمية وتقسيماتها الإدارية، وغموضاً في تحديد الاختصاصات والتوصيف الوظيفي، والحاجة إلى مزيد من الدراسات لمعايير التقويم الشامل للأداء، حتى لا يقتصر التقويم على مصدر واحد هو مدى التزام الموظف بالحضور، بغض النظر عن الإنتاج، كما تميزت اللوائح والأنظمة بالتعقيد في الإجراءات، مما أوجد مؤسسة نمطية تقليدية. وبالرغم من محاولات الإصلاح الإداري، والتوسع في استخدامات الحاسوب وميكنة العمل، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى إصلاح أوسع يحقق الربط بين اتخاذ القرار وتنفيذه وتسهيل الإجراءات ومنح صلاحيات أكثر للإدارة التربوية في الميدان، وبالأخص الإدارة المدرسية.
- 6- لازالت المناهج يغلب عليها الجانب النظري، ولازال الاستمرار في تبني الأساليب التقليدية في تطوير المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية، والتي تركز على الحفظ واسترجاع المعلومات لأجل الامتحانات، دون تشجيع المتعلم على التفكير والبحث والاتصال بمصادر المعرفة المختلفة من بينها المعرفة (الإلكترونية) وغيرها. كما أنها لا تربط بين جوانب المنظومة وتطبيقاتها

ومدلولاتها العملية فضلاً عن عدم تكاثف الجهود من الجميع (المدرسين، الموجهين، مدراء المدارس، أولياء الأمور، المتخصصين) على نحو كافٍ للمساهمة في إعداد المناهج.

7- قلة الاهتمام بالمهارات التعليمية، وأهمها مهارات التعليم الذاتي، واكتساب القدرة على مواجهة حل المشكلات والتماس سبل حلها، والتشجيع على المبادرة وتحمل المسؤولية، وبالرغم من إن استخدامات الحاسوب قد أدخلت في بعض مراحل التعليم العام، إلا أن الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات لازالت محدودة في المجال التربوي والتعليمي بجميع مراحلها بما في ذلك التعليم الجامعي.

8- لازالت نظم التقويم والقياس تقليدية في أغلبها، وتعتمد على استرجاع المعلومات للإجابة في أوراق الامتحانات، مما حدّ من استخدام المعرفة وتطبيقاتها في مواجهة متطلبات الحياة، وأوجد نوعاً من الاتكالية، وذلك بالإضافة إلى ظهور سلبيات سلوكية مثل ظاهرة الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات وغيرها.

9- هناك حاجة ماسة إلى إيجاد ما يمكن أن نطلق عليه (الإرشاد الاجتماعي والتربوي) بهدف اكتشاف قدرات الطالب منذ البداية، وإتاحة الفرصة له في التعليم حسب ما تكشف عنه دراسة قدراته، مع توجيهه إلى سياسات وبرامج التقابل إحتياجاته وتتيح فرص متعددة دون فرض مسارات على أن يراعي التطوير في سبل التعليم وأدواته .

10- ضعف إعداد المعلم وتطويره، حيث تشير الدراسات الميدانية التي تناولت جهود مؤسسات إعداد المعلمين إلى أن المخرجات ليست على المستوى المنشود، وقد يرجع ذلك إلى نوعية المدخلات والعمليات والمخرجات لهذه المؤسسات في ظل نظام لا يعتمد كلياً على اختبار قدرات وميول مقننة، بل يركز على درجات الشهادة الثانوية العامة، وأحياناً ما يوزع الفائض من الطلبة على مختلف الكليات، كما أنه بالرغم من الجهود المبذولة في مجال تدريب المعلمين أثناء الخدمة إلا أن أساليب التدريب مازالت تشكو من عدم الاستمرار، وقصر المدة وأنها لا ترتبط بالترقيات أو الحوافز، إلى جانب عدم توفر سبل فاعلة لتشجيع المعلم على تطوير معلوماته ومهاراته.

11- لازال الإنفاق من الموارد المالية المتاحة مركز على المهاييا والمرتبات بما لا يتيح توفر الموارد المالية اللازمة للصرف على التطوير والتنمية، وتوفير التقنيات التربوية، وتطوير كفاءة العاملين في الحقل التربوي.

12- لازل الاهتمام بالنشاطات التربوية اللاصفية دون المستوى المنشود، رغم أن تلك النشاطات لا تقل أهمية عن النشاطات الصفية والتي تتيح للطالب استثمار قدراته، وتنمية ميوله، والترويج عن نفسه بما يسهم في إشباع حاجاته النفسية وتنمية شخصيته.

ب/ ملامح فلسفة التربية وتوجهاتها الأساسية:

يربط المؤسسة التعليمية بمجتمعها عقد اجتماعي متعارف عليه، يودع المجتمع بموجبه أمانة إعداد أجياله وتنشئتهم إليها، وفق التوجهات الكبرى التي تفقد نهج الحياة في المجتمع وتتحدد في ضوءها اختياراته ونوعية استجابته. إن جملة المتغيرات المجتمعية التي تواجه التعليم، هي توجهات استقاها من عقيدته وثوراته وتقاليده، فهي تمثل حصاد تجارب أجياله وممارساتهم، وتعبر عن تطلعاتهم لنوعية المستقبل الذي يستشرفه.

ويقع على عاتق فلسفة التربية، ترجمة ومناقشة هذه التوجهات الكبرى إلى منطلقات تربوية وتعليمية وتحديد المفاهيم الرئيسية والقيم الأساسية، وإجراء التحليل النقدي لمشكلات التعليم، ومناقشة الافتراضات المطروحة للنظريات المتداولة في العمل التربوي.

وتقدم السياسة التعليمية التي يتم تبينها في ضوء فلسفة التربية مسارات مقترحة وتوجهات توضع أمام الميدان ومنفذه، ولذلك تكون سياسة التعليم معرضة للتغيير من فترة لأخرى، بعكس فلسفة التعليم التي تتميز بقدر من الثبات النسبي.

وبالتالي فإن فلسفة التربية المنشودة ينبغي ألا يكون هدفها التنظير المحلق في المثالية، بل يجب أن تسعى إلى فهم الواقع على نحو يركز على أن تكون المعرفة الناجمة عن ذلك حية ووظيفية، وأن تساعد على مواجهة متطلباته بكفاءة وقدرة مركزة على استشراف المستقبل لتوجه الجهود إلى تنمية بداياته وانطلاقها وتقديم الرؤية الواضحة للعمل التربوي.

وهكذا فإن فلسفة التربية يجب أن تشتمل على الفكر الذي يقود حركة الواقع الميداني وممارساته، وتستقي منه المعايير التي يتم على ضوءها التفضيل بين البدائل والخيارات المطروحة لتطويره نحو المستقبل الذي تستشرفه ليبيا الجديدة لأجيالها، على ألا ينحصر في ظروف مجتمعها، وينغلق عن التجربة العالمية وثمارها، طالما تناغمت نتائجها وأساليبها مع انتماننا وهويتنا وتطلعاتنا. وينبغي أن تتضمن فلسفة التربية تحديداً واضحاً للمعالم والأصول الكبرى لمنطلقات توجيه وتنمية الشيء في رؤيتهم للكون والحياة وأسلوب التعاون مع

رفاقهم في الإنسانية، وترجمة ذلك في سلوكهم العقلي والعملية المعبر عن هذه الرؤية مع التأكيد على ألا يقف ذلك عند الفكر المطلق في الخيال والتنظير والتجريد، بل يكون منح الأولوية في تلك الرؤية للممارسة الواقعية في مجتمعنا، مع التركيز على مواطن الحرج والاختناق في الأداء، تلك التي تعيق حركة التنمية والمواكبة لمتطلبات عالم جديد. ويقتضي ذلك من المؤسسة التعليمية أن تنطلق حركة منظومتها - في مفاهيمها وبرامجها وكافة نشاطاتها - من التوجهات الأساسية التالية:

ج (التوجهات الأساسية في العمل التربوي والتعليمي :

1 (التأكيد على أن الإسلام نهج حياة:

فليبيا مجتمع عربي إسلامي يستمد من هدى الإسلام ذاتيته ونهج حياته، ومن تعاليمه فهماً واعياً متفتحاً لدينه، يدعو إلى التواصل والتعارف، وسلوكاً سمحاً يلتزم بالعدل في تعاليمه ، وتقبلاً لنعمة التنوع بين البشر، وتجاوزاً مع الآخر بالحكمة والعقل والموعظة الحسنة، واعتزازاً بهدى الله ويسره في شؤون حياته، ويتوجه في التربية الدينية للنشئ، إلى القيم والمبادئ التي تؤكد المحبة والتعاون والشورى والتكافل في الشدة والرخاء، منطلقاً في إدارة شؤون حياته بالتشريعات التي يحددها المجتمع.

2) ترسيخ مبدأ الحفاظ على الهوية:

لليبيين أصول عربية عريقة اتصفت بالشهامة ونجدة المستغيث وحماية الجار وطيب المسارعة إلى البذل والعطاء، عقيدتهم الإسلام والعروبة وجهتهم والعالم الرحب ساحة حركتهم منذ نشأتهم، ثقافتهم عربية إسلامية عالمية معاصرة، ينهلون من العلوم والمعارف المختلفة ما يفيد وطنهم وعالمهم، محتفظين بهويتهم في العالم المتغير، يسود بينهم التكافل والتكامل في مقومات هويتهم الوطنية وانتماءهم العربي وانفتاحهم على الحضارة العالمية التي يسعون إلى المساهمة بها على أسس من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، يتفاعلون مع متغيرات العصر ومع الثورة المعلوماتية، ينبذون العنف والإرهاب والتطرف، يعدون بالثوابت المتمثلة في الشرعية والمكاسب التي تم تحقيقها، ينخرطون في النشاطات التطوعية الإنسانية، يرفضون الانحرافات العقائدية والتشوهات الفكرية.

3) الاعتزاز بالعروبة إنتماء وتكامل:

يعتز المجتمع الليبي بانتمائه تاريخاً ولغةً وحضارةً إلى الأمة العربية، وحرصاً على التعاون بين شعوبها وتكاملاً وعملاً مشتركاً بين أقطارها لخير مجتمعاتها والإنسانية جمعاء.

4- الانفتاح على الثقافات والتواصل مع العالم:

إن من مسؤولية النظام التعليمي تكوين الشخصية المتفتحة على ثقافات العالم، والمتقبلة للآخرين كما هم، حتى يتمكن الأفراد والشباب من التفاعل الإيجابي في عالم اليوم الذي هو قرية صغيرة، يعتمد كل جزء منها على الآخرين، إذ لا يوجد في عالم اليوم مكان لمن لا يقبل ويتعامل مع الآخرين بإيجابية.

إن تكوين الشخصية المتقبلة للآخرين بثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، يستدعي إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية، وبرامج إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة، مستفيدين من خبراتنا السابقة.

5) ربط النظريات والمفاهيم بصور استخدامها:

ينبغي التركيز في عرض وتناول جوانب المعرفة والقيم والمفاهيم والنظريات، على جوانبها التطبيقية وصور الاستخدام الفعلي في الحياة، فالمعرفة المدرسية عندما تكون واقعية وتطبيقية، يقتنع الطالب بأهميتها لحياته اليومية.

6) تكافؤ الفرص في الانتفاع بالتعليم:

إن مبدأ العدالة في تكافؤ الفرص لم يعد يقتصر بالنسبة للمؤسسات التعليمية على مجرد تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم، بل أصبح يمتد ليصبح تكافؤ الفرص في الانتفاع الفعلي بالتعليم واجتياز مراحلها، مما يفرض على المؤسسة التعليمية توفير التعليم الملائم للفرد وفقاً لقدراته وإمكاناته، ومراعاة الفروق الفردية، والتأكيد على حق التعليم والاندماج للفئات الخاصة، وتوفير فرص جديدة مرنة مستمرة للتعلم والتدريب، وإعادة التدريب لمن لم يتمكنوا من استكمال التعليم المدرسي، وذلك من خلال توفير البرامج التعويضية لكل مستوى، واستخدام تقنيات التعلم التي تتيح تفريد التعليم ليلائم قدرات المتعلم بما يتيح لمستويات القدرات المختلفة من المتعلمين الفرص الملائمة لإمكاناتهم زماناً وطريقة، بما يضمن وصولهم في النهاية إلى المستوى التعليمي المطلوب، واعتبار ذلك حقاً للمتعم تخطط لمراعاته البرامج وطرق التدريس وأساليب التقويم.

(7) اعتبار اليوم المدرسي حياة وتفاعل:

الجدول الدراسي الذي يترجم هذه التوجهات هو حياة زاخرة تجمع بين التعلم والترويح والتفاعل الاجتماعي الذي يتحقق به النمو المستهدف للفرد بما يستثمر الطاقات وينمي المهارات التي تتجاوز المنهج المدرسي أو أن تكون ضمنه، والطالب محور النظام المدرسي يساهم في الإدارة المدرسية ليتحمل المسؤولية ويدرك تبعاتها.

(8) التأكيد على أن التوجيه والإرشاد يستثمر طاقات المتعلم ويمنع الهدر:

التوجيه والإرشاد التربوي شريان حياة للنظام التعليمي، وصمام أمان في التعامل مع المشكلات التي يصادفها المتعلم في مهدها، وتوفير خدماتها يتيح توجيه الطلبة حسب إمكاناتهم، وميولهم المهنية على أسس علمية، ويمكنهم من اختيار ما يلائمهم من مناهج دراسية، ومسارات نفسية اجتماعية، فالفرق الفردية واستثمارها ومراعاتها سواء في مستويات الإبداع أو انخفاض التحصيل أو صعوبات التعلم قضية أساسية يقوم التوجيه والإرشاد التربوي باكتشافها وتحديد مساراتها.

(9) تنمية الوعي البيئي الإيجابي:

التربية البيئية عملية تكوين قيم واتجاهات ومهارات ومدركات لازمة لتقدير العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وصياغة النمط السلوكي الواعي بأهمية البيئة، وكيفية العمل على جعلها عنصراً مكملاً لكل المقررات الدراسية حسب طبيعتها وعلاقتها بالبيئة والنشاطات خارج الصف تتيح للطلاب مجالات عملية للتفاعل مع مكونات هذه البيئة بما يتيح له فرص لاكتساب اتجاهات إيجابية ومهارات سلوكية وعادات حياتية هادفة تجاه هذه البيئة، وترسخ وسائل الإعلام جذور الاتجاهات الإيجابية والقيم المثلى في المحافظة على البيئة الطبيعية.

(10) تنمية الحس الجمالي:

إن تنمية الحس الجمالي وتذوق الإبداع في الكون وفي كل تعبير إنساني جميل، هو أحد المقومات الأساسية في الشخصية الإنسانية يعمل التعليم على إنكائه وتوفير الفرص لاكتسابه وتوظيفه في حياته العملية.

(11) تعزيز دور النظام التعليمي وبناء مجتمع دائم التغيير:

إن عالماً جديداً نعيش اليوم بدايته بات يفرض واقعاً جديداً على المؤسسة التعليمية في مجتمعنا، ويدعوها أن تعيد في ضوءه مراجعة رؤيتها لممارساتها وأولوياتها، فالتركيز الحالي على الجانب التحصيلي وحده في إعداد المتعلم

وتوجيه طرق التدريس ونظم التقويم والقياس والحياة المدرسية، جعل الأولوية للترديد والتلقين للمعلومة التي قدم الحاسوب وتقنياته حالياً السبل الفورية لاسترجاعها والحصول على أحدثها من مصادرها الموثوقة، وهو أمر يفتح السبيل أمام جهود التعليم للتركيز على إتقان المتعلم لأدوات الوصول إلى المعرفة والفهم ومهارات اكتسابها، والعمل على استثارة الشغف الفكري للفرد، ومساعدتها على تذوق متعة المعرفة ليواصل التعلم بنفسه على مدى رحلة حياته، وحفز حسه النقدي لما يرى ويسمع تأملاً وتحليلاً ومقارنةً واستنتاجاً، بما يعينه على اكتساب القدرة على الحكم المستقل على الأمور، لكي يقرر بنفسه ما يراه واجباً عليه أن يفعله بمسؤولية وإنصاف في مواجهة أشكال الدعاية والإعلان المتسلطة.

على أن يؤخذ في الاعتبار أن الاهتمام بفتح هذه الآفاق الرحبة في تنمية الجوانب المتكاملة للشخصية الإنسانية لا يعني الانصراف عن تدريب الذاكرة والحفظ، فالبحوث الحديثة تؤكد أهمية تمرين الذاكرة منذ الطفولة، فالتعلم ينبغي أن يشمل كيفية التعليم بالانتباه وتدريب الذاكرة وأعمال الفكر، من خلال الألعاب والرحلات والاهتمام بالجانب التطبيقي في العلوم.

12) الالتزام بمعايير ضبط الجودة:

تعتمد التربية التنموية للمجتمع على توفير مناخ ثقافي تربوي اقتصادي مناسب للإبداع والارتقاء، وهي ضرورة وطنية تفرضها الظروف والمستحدثات، تلك المستحدثات التي تفرض مسؤوليات متزايدة على النظام التعليمي لتأمين تعليم يتضمن تطوير التقنيات وتوظيفها وتطويرها والاستفادة من المعلومات في نمو المعارف والمهارات.

ولتحقيق تعليم متميز ومناهج متضمنة التقنيات والتجديدات ووسائل الاتصالات، ينبغي تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية والالتزام بها سواء في معايير اختيار المعلم أو تقويم أدائه، أو معايير اختيار الموجهين التربويين ومدراء المدارس.

فتجويد عملية التعليم والتعلم تعتبر جوهر التطوير الحقيقي للنظام التعليمي كله، فهي في تكاملها تحدد كفاءة النظام وارتقاء مستواه، ولا تتحقق أهداف التربية التنموية إلا بتحديد الكفايات، وتحديد آليات تشخيص الأداء للوصول بالمتعلم إلى أقصى درجة يمكنه الوصول إليها من خلال إمكاناته العمرية والعقلية والجسدية، والحفاظ على معايير ضبط الجودة بمستوى متميز يضمن الحفاظ على جودة المدخلات، وبالتالي الارتقاء بمستوى المخرجات والمحافظة على المستوى التعليمي المنشود.

13) الإعداد لعالم العمل والقدرة على التكيف:

إن تراجع فرص العمل واستمرار ظهور مهن جديدة واختفاء أخرى نتيجة لتسارع وتيرة الانفجار المعرفي وتطبيقاته التقنية، وانفتاح التجارة العالمية، وما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية، قد بات يفرض على التعليم أن يجعل الإعداد للعمل وامتلاك القدرة على التكيف والتحول لمهن جديدة، ركيزة من ركائزه الأساسية التي تبني في ضوئها برامجها، وتنصح التوجهات الجديدة لمنظمة اليونسكو والأليكسو والأيسسكو بأن يصبح التعلم للعمل أحد الأعمدة الأربعة لمهام التعليم في مواجهة عالم جديد وهي: (التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش مع الآخرين، والتعلم ليكون الإنسان روحاً وجسداً وذكاء وحساسية وحساً جمالياً ومسؤولية شخصية وروحية صانعاً لقراره ومسئولاً عنه)، وأن ينصب الاهتمام في ضوء ذلك على مزيد من الثقافة العامة التي تتابع الجديد في عالمه بما يتيح للمتعم تفهماً وتفاعلاً أكبر للتغير واتجاهاته، وقدرة على مواجهة مواقف بعضها غير المتوقع، ويبرز في هذا المجال رؤية تنادي بتبني الأساليب الممكنة للتناوب بين الدراسة والعمل وإشراك فعاليات المجتمع في تخطيط أولويات إستراتيجية التعليم وخطته وبرامجه العملية، وفتح مؤسسات سوق العمل للمساعدة في اكتساب المتعلم إدراكاً بالمهن المطلوبة في مجتمعه، ووعياً بقيمة الوقت، ومشاهدة صور تطبيق ما تعلمه تطبيقاً عملياً، ومعاونته على أن يتفهم ميدانياً نوعية الكفايات التي عليه اكتسابها للنجاح في عالم العمل، وقد لا يتيح ضيق سوق العمل في بلادنا الفرص لتحقيق هذه التوأمة على نحو واسع بين التعليم والعمل، ولكن صوراً ممكنة وتدرجية منها، جديرة بأن يخطط لتحقيقها في قطاع الخدمات وغيرها.

14) التأكيد على التعليم من أجل حياة تمارس لا نصوص تحفظ:

إن التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان والتي اختارتها ليبيا الجديدة أسلوباً نلتزم به في إدارة شؤون حياتنا، ومعياراً نرجع إليه في تشريعاتنا وعلاقاتنا، لا يعد لها المواطن من خلال المنظومة التعليمية بمجرد الاقتصار على توفير نصوص تشرح جوانبها وتطبيقاتها أو شعارات يرددتها المتعلم تتضمنها الكتب والمناهج، بل ينبغي أن يكون الإعداد من خلال نهج حياة يعيش ممارساته، ويعتاده في الفصل وفناء المؤسسة التعليمية، وصور التعامل المختلفة مع الآخرين، والرأي والرأي الآخر مع حرص أولياء الأمور على أن تسود ممارساتها حياة الأسرة، ويقوم المعلم بسعة صدره واهتمامه بإفساح المجال لأبنائه للحوار والتعبير، وأن يكون القدوة المؤثرة والنموذج الحي للتعليم الذي يرسخ في النفوس احترام الإنسان، والوعي بحدود حرّيته وبداية حقوق

الآخرين، مدركاً بأن التعلم من خلال التسلط والقهر يخبو في مناخه الإبداع ويختفي التجديد، وتضمر في المرء إرادة المبادرة والعمل التطوعي، ويمتد الأثر السلبي لذلك في حياة المتعلم ومسلكه فيحرم المجتمع من المشاركة الحقيقية لأبنائه الذين لم يحظوا بتعليم يحزر عقولهم ويطلق إرادتهم ويرعى حرمة كرامتهم.

15) الأخذ في الاعتبار متطلبات الانتقال من دولة الاقتصاد الريعي إلى دولة الإنتاج:

يمر العالم حالياً بمرحلة من التراجع الاقتصادي والتقليص في الموارد، وتفاقم للبطالة تركت آثارها على العالم كله وتضاعف تأثر بلادنا بتوابع هذا التراجع على إمكاناتها الاقتصادية ومواردها، وبات عليها أن تواجه تحديات ومتطلبات مرحلة جديدة في نهج حياتها على وجه العموم.

وبالتالي يقع على المجتمع بأسره وعلى المؤسسة التعليمية على وجه الخصوص باعتبارها المسؤولة عن إعداد الإنسان، مهمة استيعاب متطلبات هذا التغيير وترجمته إلى خطة شاملة، وبرنامج تعليمي ينتقل بأجيالنا فكراً ومسلماً من حياة الوفرة إلى مجتمع الإنتاج ومتطلباته، لينتقل بالمواطن من مرحلة التلقي والأخذ إلى العطاء والبذل، ومن تراخي الوفرة إلى جهد البناء والكد، وليصبح التركيز في بناء شخصية المتعلم على تعميق وعيه بمتطلبات هذا التحول وركائزه من أخلاقيات التنمية، فيؤكد الإصرار على الإتقان والسعي إلى مستوى الكفاية التي تتحقق بالجمع بين اكتساب المهارة من خلال الإعداد والتدريب واكتساب السلوك الاجتماعي والقدرة على العمل الجماعي، والانتقال من التوجه الاستهلاكي المتطلع إلى المباهاة إلى المبادرة للإنتاج والعمل التطوعي.

إن هذه القيم والتوجهات والتي تمثل ركائز التنمية الشاملة المطلوبة للفرد، تتحقق من خلال توفر مواقف حياتيه تمارس في المجتمع المدرسي وقوة تضرب المثل يتشربها المتعلم من معلميه ومشرفيه.

16) التأكيد على أن المعلم هو روح التعليم ووسيلة المجتمع للتغيير:

المعلم هو الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع والنظام التعليمي في مهمة تنفيذ الأهداف العامة للتعليم في المجتمع، أي مساعدة المتعلم على إحداث التغييرات المطلوبة في سلوكه، تنمية لمعرفته وعلمه، وتسديداً لاتجاهاته، واكتساباً لمهاراته المستهدفة، فكل تغيير في هذه الأهداف نتيجة للتغيرات التي يمر بها المجتمع لابد أن يتبعها تغيرات وتنمية للمعلم ليكتسب القدرة والفاعلية للقيام بأدواره الجديدة، فحياة المعلم المهنية متجددة نامية.

وفي ضوء هذه الرؤية لدور التعليم في ليبيا الجديدة يصبح التعليم مطالباً بإعداد وتخريج نوعية جديدة من المتعلمين لا تمتلك المعرفة وأدواتها فحسب

وإنما تمتلك أيضاً القدرة الذاتية على مواصلة التعلم مدى الحياة، والمهارة لتطوير معارفها وكفاياتها، مستخدمةً في ذلك ما يتيحها وييسره مجتمع التعلم – داخل المؤسسات التعليمية وخارجها – من فرص هياها للنمو، استثماراً لذلك "الكنز المكنون" داخل كل إنسان، لينتقل المجتمع من نظام تعليمي نمطي ساد فيه التلقين والاسترجاع، وتوقف عند مجرد العلم بالمعرفة دون استخدامها وتطبيقها، إلى نظام تعليمي يعده لتحديات عالم تفجر المعرفة وحتمية التميز، في سباق المنافسة الحادة التي تفرضها العولمة، ويقود المعلم هذا التغيير ويوفر فرصة الملائمة ويثري نتائجه، ويقدم القدوة في الفكر العلمي والمسلك الأخلاقي، فهو معلم المرحلة الجديدة لمجتمعنا، متميز في إعداده وثقافته العامة، ونموه المهني المستمر المصاحب لحياته، وهو معلم هيات له ظروف وظيفية يراعى فيها أن تسمح له بعيش كريم ومكانة اجتماعية واقتصادية تمنحه الاحترام اللائق بمهنته ومشاركة إيجابية في صناعة القرار المتصل بعمله، لأنه معلم معنى بتغيير السلوك وليس مجرد ملقن أو ناقل للمعرفة تتوقف مهمته عند تعليم تلاميذه، ولا تمتد لمساعدتهم على أن يتعلموا بأنفسهم، وهو معلم يقدم بكرم مسلكه وثناء فكره ومستوى حواره، والتزامه بالمنهج العلمي، ووعيه المتجدد بحاجات مجتمعة وتطور عالمة، القدوة الحية لتلاميذه، ويفتح بتفاعله معهم آفاقاً جديدة للمعرفة، تستثير إبداعهم وتطلق طاقاتهم ومبادراتهم للبحث عن المعرفة ومعالجتها واستخدامها في شؤون حياتهم، وتقع على المؤسسة التعليمية ترجمة هذا القصور لمعلم التطوير إلى خطوات إجرائية وآليات تشمل كافة المعلمين في الميدان، إن مطلب الارتفاع بمستوى المعلم إعداداً وعملاً وظيفياً وأداءً في موقع التعلم ينطلق من مبدأ ينادي به المربون يؤكد أنه لا يمكن لأي نظام تعليمي أن يرتقي إلى أعلى من مستوى المعلمين في هذا النظام، أي أن مفتاح تحسين أداء المتعلم يكمن في الارتفاع بنوعية المعلم.

فالمعلم من هذا المنظور هو العنصر الفاعل الذي يمنح الموقف التعليمي الحياة الزاخرة المتجددة التي تستثير الشغف للمعرفة وتوظف مواطن الإبداع في المتعلم وتربط الموقف التعليمي والآفاق المتجددة في المعرفة وتطبيقاتها أو يشيع الركود والرتابة إذا توقف عند نهجه التقليدي.

إن عملية التغيير الاجتماعي التي تترجم الفلسفة التربوية اتجاهاتها الكبرى وتتحمل المؤسسة التعليمية تحقيقها والتي يمثل المعلم وسيلتها الأساسية، سوف يتوقف نجاحها على مدى استجابة مؤسسات إعداد المعلم لهذا التغيير، لإعداد المعلم لهذه الأدوار الجديدة وفي مقدمتها أن يصبح التعليم مهنة في مستوى سائر المهن كالهندسة والطب، تحكمها ضوابط صارمة في مستوى ونوعية من

يلتحقون بها، وفي نظم الإعداد وتقنياته المتقدمة، وفي توازن الجوانب التخصصية والتربوية في برامجها، وعمق التدريب الميداني التطبيقي الذي يلتزم فيه المعلم بالميدان ومشكلاته كالمعمول به في مهنة الطب وغيرها.

وإذا كنا نتحدث عن معرفة متواصلة في تفجرها وعالم متسارع في تغيره وتطبيقات تقنية متلاحقة تتأثر بها كل جوانب الحياة، فإن في مقدمة من يتطلع إليهم قيادة الوعي بالتغير والتهيؤ له، معلم الأجيال الذي عليه أن يؤمن أن تخرجه من كليات إعداد المعلمين (كليات التربية والعلوم)، إنما هو محطة بداية لا نقطة نهاية في إعداده المهني، الذي لا بد أن يخطط لتواصله واستمراره على نحو منهجي لضمان مواكبته للجديد في تخصصه، وفي طرق تدريسه، وفي رعايته النفسية والاجتماعية والتربوية للنمو المتكامل لطلابه، وإسهامه في تنمية مجتمعه المدرسي والمحلي.

وعلى المجتمع أن يتذكر دائماً أن المعلم إنسان يأسره الاحترام والمحبة ويتعاطم جهده بالتقدير والرعاية، وينطلق عطاؤه بالحرية والمسؤولية والمتابعة، وترجمة ذلك كله في منحي التعامل معه، وإن كان أعظم جزاء يلقاه المعلم هو إحساسه الداخلي بأنه على قدر استطاعته قد كرس جهده لمهنته ووطنه.

17) نجاح إصلاح التعليم وتجديده مسؤولية المجتمع وليس المؤسسة التعليمية وحدها:

إن مراجعة حركات إصلاح التعليم بوجه عام وفي بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص تشير إلى أن هناك جهات فاعلة في تحقيق التغيير المستهدف للإصلاح يأتي في مقدمتها:

- 1- المجتمع المحلي (الأسرة وقيادات المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام).
- 2- القيادة السياسية.
- 3- مؤسسات المجتمع المدني
- 4- المجتمع الدولي والإقليمي بمؤسساته المعنية بالتربية والعلوم والثقافة.

كما تشير هذه الحركات الإصلاحية إلى أن فرض إصلاحات على التعليم من أعلى وحده لم يحقق نجاحاً يذكر، وأن عمليات الإصلاح التي صادفت قدراً من النجاح هي التي تضافرت مؤسسات المجتمع المحلي على مؤازرتها بالمشاركة في الحوار حولها واستطاعت أن تجتذب أشكالاً من المساعدة الخارجية سواء أكانت مهنية أو تقنية.

إن رسم خطة متكاملة لاجتذاب المشاركة الواسعة من المجتمع المحلي في تبني أولويات هذا الإصلاح، ومن ثم في تحمل مسؤوليات تطويره فكراً واجتماعياً ومالياً، هي المنطلق الأول لنجاحه، فتوسيع دائرة الحوار حوله، وخلق

وتحفيز المشاركة الواسعة من قطاعات المجتمع وقياداته باستخدام الإعلام وإمكانياته، تجعل الإصلاح مطلباً وطنياً لا عملاً وظيفياً يسند إلى قطاع التربية والتعليم وحده، لأن هذه المشاركة المجتمعية هي الضمان لتقبل نتائجه ومواصلة دعمه والوقوف بجانب ما قد يتطلبه من تضحيات باعتباره مطلباً لحياة أفضل. ولتحقيق التجديد والإصلاح تبرز أهمية الأخذ بسياسة حكيمة حذرة في الانتقال إلى اللامركزية، وهذا مرتبط بتوفير الكفايات القادرة، وتنمية الوعي وروح المسؤولية لتحقيق اللامركزية في الجهاز التعليمي، ولكن الإصلاح سيتوقف على مدى اقتناع المعلمين به وخاصةً إذا شمل الإصلاح رعاية قضايا المعلمين وظروفهم، وتوفير الوسائل اللازمة لنجاح عملهم، بدءاً من المستوى الاقتصادي اللائق، وتوفير الكتاب الجيد والأجهزة الحديثة للاتصال، إضافةً إلى المناخ الإداري الذي يعزز التعاون والتقدير.

الفصل الثاني

الرؤية المقترحة للفلسفة التربوية

(الأسس - المبادئ - الأهداف)

- وفقاً للتوجهات التي أشرنا إليها فإن الرؤية المقترحة لفلسفة التربية في ليبيا الجديدة تتمثل في الأسس التالية :
- أولاً: الأسس الفكرية والروحية:
- 1 - الإيمان بالله سبحانه وتعالى.
 - 2 - الإسلام نظام قيمي متكامل يوفر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة.
 - 3 - الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان ويعلى من مكانة العمل، ويحض على العلم والعمل والمبادرة.
 - 4 - العلاقة بين الإسلام والعروبة وعلاقة عضوية.
- ثانياً: الأسس الوطنية والقومية والإنسانية:
- 1 - ليبيا جزء من الوطن العربي، والشعب الليبي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

2 - الشعب الليبي وحدة متكاملة، ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الطائفي أو القبلي.

3 - اللغة العربية ركن أساسي في وجود الأمة العربية، وعامل من عوامل وحدتها ونهضتها.

4 - التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية من جهة، والانفتاح على الثقافات العالمية من جهة أخرى.

5 - التكيف مع متغيرات العصر، وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته.

6 - المشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية وتطويرها.

7 - التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.
ثالثاً: الأسس الاجتماعية:

1) الليبيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له.

2) احترام حرية الفرد وكرامته وحقوقه.

3) تماسك المجتمع وبقاؤه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراد، دعائمه الأساسية العدل الاجتماعي، وإقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون أفرادهم وتكافلهم بما يحقق الصالح العام، وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

4) تقدم المجتمع رهن بتنظيم أفرادهم بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية.

5) المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار ديمقراطي حق للفرد وواجب عليه إزاء مجتمعه.

6) التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع ، على أن تتماشى خطط وبرامج التعليم مع احتياجات وقدرات جميع المتعلمين .

الأهداف العامة للتربية:

تنبثق الأهداف العامة للتربية في ليبيا الجديدة من فلسفة التربية، وتتمثل في تكوين المواطن المؤمن بربه، المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل الإنسانية، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية بحيث يصبح الطالب في نهاية مرحلة التعليم مواطناً قادراً على:

1) الاستيعاب الواعي للحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والسكانية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً، واستخدامها بفاعلية في الحياة العامة.

- 2) استيعاب عناصر التراث، واستخلاص العبرة لفهم الحاضر وتطويره وبناء المستقبل .
- 3) استيعاب الإسلام عقيدة وشريعة والتمثل الواعي لما فيه من قيم واتجاهات.
- 4) استخدام اللغة العربية في التعبير عن الذات، والاتصال مع الآخرين ببسر وسهولة.
- 5) الانفتاح على ما في الثقافات الإنسانية من قيم واتجاهات حميدة.
- 6) التفكير الرياضي واستخدام الأنظمة العددية، والعلاقات الرياضية في المجالات العلمية وشئون الحياة العامة.
- 7) استيعاب الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات والتعامل معها، واستخدامها في تفسير الظواهر الكونية وتسخيرها لخدمة الإنسان وحل مشكلاته وتوفير أسباب رفاهيته.
- 8) الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا، واكتساب المهارات في التعامل معها وإنتاجها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع.
- 9) جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها واستخدامها في تفسير الظواهر وتوقع الاحتمالات المختلفة للأحداث واتخاذ القرارات في شتى المجالات.
- 10) التفكير النقدي الموضوعي، واتباع الأسلوب العلمي في التفكير والمشاهدة والبحث وحل المشكلات.
- 11) مواجهة متطلبات العمل والاعتماد على النفس، باكتساب مهارات مهنية عامة أخرى متخصصة.
- 12) استيعاب القواعد الصحية وممارسة العادات المتصلة بها، والنشاط الرياضي لتحقيق نمو جسمي متوازن.
- 13) تذوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة، وفي مظاهر الحياة.
- 14) التمسك بحقوق المواطنة، وتحمل الواجبات والمسئوليات المترتبة عليها.
- 15) الاعتزاز بالوطن وتكريس وحدته.
- 16) استثمار القدرات الخاصة والأوقات الحرة في تنمية المعارف، وجوانب الإبداع والابتكار، وروح المبادرة بالعمل والاستمرار فيه والترويج البريء.
- 17) احترام الإنسان وتقبل الآخر ، والتعامل مع الاختلافات بقيم إنسانية .
- 18) التكيف الشخصي واكتساب قواعد السلوك الاجتماعي والأخلاقي، وتمثلها في التعامل مع الآخرين ومتغيرات الحياة.
- 19) المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرصة للمرأة لتحمل المسؤولية.

مبادئ السياسة التعليمية:

تتمثل مبادئ السياسة التعليمية في الآتي :

- أ) توجيه النظام التعليمي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع، وإقامة التوازن بينهما.
- ب) توفير الفرص لتحقيق مبدأ التعليم المستديم واستثمار أنماط التعليم الموازي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- ج) تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التعليمي، وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقراطية وممارستها.
- د) تأكيد أهمية التربية البيئية في النظام التعليمي في ترسيخ مبادئ التنمية.
- هـ) توجيه العملية التعليمية توجيهاً يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي وتعزيز القيم المستمدة من التراث الوطني العربي والإسلامي والإنساني.
- و) ترسيخ المنهج العلمي في النظام التعليمي، تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، وتطوير نظم البحث والتقويم والمتابعة.
- ز) توسيع أنماط التعليم في المؤسسات التعليمية لتشمل مختلف البرامج الحديثة .
- ح) التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلفية والمهنية.
- ط) الاعتراف بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية، لدوره المتميز في تكوين الإنسان والمجتمع.
- ي) التأكيد على أهمية برامج التربية الخاصة ، لتشمل تعليم وإندماج الطلاب في جميع مراحل التعليم بالمؤسسات التعليمية .

الفصل الثالث

تطوير التعليم في ليبيا

(السياسات ومكونات العملية التعليمية والبنية التنظيمية)

إن تطوير النظام التعليمي يجب ان يعتمد على مفاهيم وسياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والتربوية الحديثة وتنامي الثورة العلمية والتقنية العالمية والتوجه إلى التعلم بدل التعليم والتفكير بدل التلقين وأن يسعى إلى تحقيق الغايات التالية :

1. إعداد وتكوين الإنسان للحياة .
 2. تكوين الإنسان المؤمن بثقافته الأصيلة ، والقادر على تطويرها ، لتواكب وتتفاعل مع الحضارات الأخرى بكل ثقة واعتزاز .
 3. إعداد الإنسان الواعي المرتبط بوطنه ، والمؤمن بقضاياها ، والتمكن من مواكبة التطور العلمي والتقني .
 4. إعداد المتخصص في مجال علمي أو تقني محدد وفق برنامج متكامل ، يمكن الطالب من الالتحاق بسوق العمل بفاعلية وإتقان .
 5. إعداد الفني في أحد مجالات الحرف المختلفة ، والقادر على المساهمة في إحدى المجالات الإنتاجية والخدمية ، للدفع بعجلة البناء والتنمية إلى الأمام.
 6. إكساب الطالب مهارات التفكير العلمي ، بما يجعله يسهم في نمو وتقدم المجتمع ، وبما يدفعه إلى طلب المعرفة سواء بمفرده أو من خلال نشاط علمي مبرمج ، وبما يمكنه من استيعاب المعلومات والتقنيات التي ستواجهه في مستقبله الدراسي أو أثناء العمل .
 7. تطوير العملية التعليمية ، والعمل على تحسين مستوى التحصيل العلمي التخصصي ، بما يجعله يواكب التطور العلمي والتقني في العالم ، ويساهم في تحقيق أهداف المجتمع المادية والثقافية .
 8. الإسهام في تكوين وتطوير الموارد البشرية القادرة على سد الاحتياجات من العناصر البشرية المطلوبة لإدارة مؤسسات العمل والمشروعات التنموية المختلفة، ولإنشاء وتشغيل المشروعات الصغرى والمتوسطة .
- وهذا يتطلب إعادة النظر في كل مكونات العملية التعليمية التي سيتم سردها وإعطاء مقترحات لتطويرها وفق الآتي:

أولاً/ بنية النظام التعليمي ومراحله :

أ - التعليم الأساسي والثانوي

لم يحظ السلم التعليمي في ليبيا خلال الأربع عقود الماضية بالاستقرار بل تم تحويله بشكل مشوه، حيث ألغيت رياض الأطفال وتم إدخال نظام التعليم التخصصي بدلاً من نظام الثانوية العامة، لذلك لابد من إعادة النظر في السلم التعليمي في ليبيا ليكون متمشياً مع النظم العالمية، وفي هذا الشأن يقترح أن يكون السلم التعليمي الذي يعتبر من المكونات الأساسية للنظام التعليمي ، على المراحل الدراسية التالية :

1 - مرحلة رياض الأطفال:

مدتها سنتان ويلتحق بها الأطفال الذين أتموا السن الرابعة من عمرهم وتكون اختيارية وليست إجبارية، وفي حالة عدم التحاق الطفل بالروضة يمكن أن تتولى الأسرة مسؤولية إعداده للمرحلة الابتدائية.
أهداف رياض الأطفال:

- غرس عقيدة الإيمان بالله لدى الطفل، وترسيخ العبادات والعادات الحميدة المستمدة من القيم الإسلامية.
- تحقيق التنمية الشاملة للأطفال حسيًا وعقليًا ونفسيًا واجتماعيًا وروحياً.
- اكتساب الطفل مهارات لغوية تتجلى في الإبداع والفهم والتعبير من خلال أنشطة تفاعلية مناسبة تراعى وتعزز برامج الأطفال من الفئات الخاصة.
- تنمية النشاط الحركي المعظم وتوجيهه للمحافظة على صحة الطفل وسلامته واكتساب الخبرات الإيجابية.
- تنمية حواس الطفل بما يساعده على التفاعل وكذلك يحدد صعوباته ان وجدت لوضع البرامج المناسبة لمعالجة هذه الصعوبات.
- اكتساب الخبرات العلمية والتعليمية في مجال القراءة والكتابة ومعرفة الأرقام واللعب والأنشيد.
- تهيئة الأطفال لمرحلة التعليم النظامي، وتعويدهم على الجو المدرسي ونقلهم تدريجياً إلى الحياة الاجتماعية في المدرسة.
- اكتشاف ورعاية أطفال الفئات الخاصة من الموهوبين ، والأطفال ذوي الإعاقة من خلال برامج التدخل المبكر .

2 – التعليم الأساسي ، ويتكون من مرحلتين هما :

أ – المرحلة الابتدائية :

مدة التعليم في هذه المرحلة ست سنوات ويلتحق بها التلاميذ الذين أنهوا (6) سنوات من عمرهم ، وهو تعليم إلزامي ومجاني لجميع الليبيين. يؤدي تلاميذ هذه المرحلة امتحان الشهادة الابتدائية على مستوى مناطقهم وتحدد القوانين واللوائح تنظيم هذه المرحلة، وتشكل هذه المرحلة القاعدة العريضة لتعليم جميع الناشئة الذين أتموا سن السادسة وهي مرحلة مفتوحة على المرحلة الإعدادية ، حيث تجمع بين النواحي النظرية والعلمية ، وتوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة وما يتوفر له في بيئته .

ب – المرحلة الإعدادية:

مدتها ثلاثة سنوات، يلتحق بها التلاميذ الذين تحصلوا على الشهادة الابتدائية، وهي مرحلة إلزامية ومجانية أيضاً، وينبغي أن تتضمن هذه المرحلة مقررات دراسية تعد التلميذ وتؤهله للدخول والالتحاق إما إلى مرحلة التعليم الثانوي العام أو التعليم الثانوي التقني والمهني .

الأهداف العامة لمرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي وإعدادي):

- تمكين التلاميذ من اكتساب قدر مناسب من المفاهيم والحقائق والمعارف الأساسية وفق قدراتهم ومستويات نموهم.
- تعزيز حب اللغة العربية وتمكين التلاميذ من اكتساب أساسيات اللغة وامتلاك مهارات التواصل بها.
- مساعدة التلاميذ على فهم القيم الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- توفير فرص التعليم لجميع التلاميذ وفق قدراتهم وحاجاتهم وتشجيعهم على اكتساب المعرفة عن طريق التعليم الذاتي.
- تمكين التلاميذ من اكتساب المهارات الأساسية وتنمية الاتجاهات الإيجابية التي تساعدهم على التواصل والتعايش مع الآخرين.
- تنمية الشعور الوطني لدى التلاميذ وتبصرهم بأهمية وطنهم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية.
- مساعدة التلاميذ على تحقيق نموهم المتكامل في الجوانب الجسمانية والعقلية، والنفسية والاجتماعية.
- تمكين التلاميذ من اكتساب المهارات والعادات الحسنة وتدريبهم على ممارستها.
- ترسيخ قيمة العمل اليدوي لدى التلاميذ وتمكينهم من إبراز قدراتهم المختلفة وتنميتها.
- تنمية مهارات التفكير في حل المشكلات واقتراح الحلول واتخاذ القرارات المسؤولة تجاه القضايا المختلفة.
- تمكين التلاميذ من معرفة المفاهيم البيئية وتنمية قدراتهم على فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة وتهيئتهم لممارسة دورهم في المحافظة عليها.
- مساعدة التلاميذ على تحقيق التوازن بين المعارف النظرية والتطبيقات العملية.
- تنمية قدرة التلاميذ على تنظيم الوقت واحترامه وحسن استخدام أوقات الفراغ.

● الكشف عن ميول التلاميذ وتنمية قدراتهم على العمل الجماعي.

3 - مرحلة التعليم الثانوي ، وتتكون هذه المرحلة من :

أ - التعليم الثانوي العام

ب - التعليم الثانوي التقني والمهني

مدتها ثلاثة سنوات، ويلتحق بها التلاميذ الذين تحصلوا على الشهادة الإعدادية وهي مرحلة غير إلزامية وتكون مجانية للطلبة الراغبين في دراستها.

أ - التعليم الثانوي العام:

الأهداف العامة للتعليم الثانوي العام :

- تعميق وتنمية مهارات الطلاب واتجاهاتهم بما يستجيب لمتطلبات المجتمع ومستجدات العصر.
- تعزيز حب اللغة العربية والاعتزاز بها والإيمان بقدرتها على مواكبة تطورات العصر وتقنياته واستخدامها في جميع المجالات مع الاهتمام باللغات الأجنبية للتواصل مع العالم.
- تمكين الطلاب من فهم وتمثل القيم الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- تنمية الشعور بالانتماء الوطني والقومي وتعميق الإحساس والاعتزاز بالعروبة والإسلام.
- توفير فرص متنوعة ومجالات متعددة من التعليم وتشجيع الطلاب على تحصيل المعرفة عن طريق التعليم الذاتي.
- مساعدة الطلاب على اختيار التخصص الذي يتفق مع ميولهم وقدراتهم ويلبي حاجات المجتمع في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- مساعدة الطلاب على تنمية ملكات التفكير والبحث العلمي لمواكبة مستجدات العصر.
- مساعدة الطلاب على تحقيق نموهم الشامل من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية بما يتلاءم مع خصائص نموهم.
- تعميق الوعي البيئي لدى الطلاب وتشجيعهم على المحافظة على بيئتهم وتنمية مواردها.
- مساعدة الطلاب على تحقيق التوازن بين المعلومات النظرية وتطبيقاتها العملية.

- تمكين الطلاب من الارتقاء بالحس الجمالي وصقل الذوق الفني وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم.
 - إعداد جيل مستنير مدرك لحقوقه وواجباته قادر على تحمل مسؤولياته وعلى الإسهام في بناء مجتمعه.
- ويكون نظام الثانوية العامة وفق الخيارات التالية:

- الخيار الأول:

يبدأ التخصص من السنة الأولى في القسم الأدبي أو العلمي، بحيث يدرس الطالب مقررات في مجال التخصص ومقررات داعمة.

- الخيار الثاني:

تكون الدراسة بالسنة الأولى عامة ، بحيث يدرس الطالب مقررات في العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ، ومن ثم يبدأ التخصص في السنة الثانية من خلال شعبتين : شعبة العلوم التطبيقية وشعبة العلوم الإنسانية يدرس الطالب من خلال كل شعبة المقررات التالية :

1 - مقررات إلزامية : اللغة العربية ، التربية الإسلامية ، الحاسوب ، اللغة الإنجليزية ، الرياضيات .

2 - مقررات اختيارية :

أ - العلوم التطبيقية : أحياء ، كيمياء ، فيزياء ، رياضيات تخصصية .

ب - العلوم الإنسانية : التاريخ ، الجغرافيا ، الفلسفة ، علم الاجتماع بحيث يختار الطالب ثلاثة مقررات في كل شعبة .

3 - مقررات اختيارية تخصصية : لغات (فرنسية ، ألمانية ، إيطالية الخ) علوم الأرض ، القانون والعلوم السياسية ، دراسات أدبية ، رسم هندسي ، تربية موسيقية . بحيث يختار الطالب مقرر واحد من بين هذه المقررات .

ب - التعليم الثانوي الفني (المهني) :

يلتحق الطالب بهذه المرحلة بعد أن ينهي المرحلة الإعدادية ، ومن المتوقع أن يتم في هذه المرحلة إعداد فنيين في مجالات مهنية مختلفة للحصول على مؤهل فني أو مهني ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات بالإضافة إلى سنة من التدريب الميداني .

ويعتمد التعليم في هذه المرحلة على ما يلي :-

1. تأهيل الطلاب لاكتساب مهنة لها مكانة في سوق العمل إنتاجية أو خدمية .
2. اعتماد خطة الفصول الدراسية بحيث تكون مدة كل فصل دراسي (16 أسبوعاً) ، وتختلف متطلبات التخرج حسب نوع التخصص ، بحيث لا تقل عن ستة فصول دراسية .

3. اعتماد التدريب الميداني لمدة سنة واعتباره مكملاً لمتطلبات التخرج ، بحيث يقضي الطالب هذه المدة في المصانع والورش والمشروعات العامة والخاصة تحت إشراف مدربين ، لكي يكتسب المهارات العملية قبل التحاقه بسوق العمل أو مواصلة دراسته بأحد المعاهد التقنية العليا .
4. ينبغي التركيز على التدريبات العملية في المقررات التي يدرسها الطالب ، بحيث لا تقل نسبة التدريبات العملية عن 60% من الوعاء الزمني لكل مقرر .

الأهداف العامة للتعليم الفني المتوسط

1. تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وفقاً لمتطلبات الجودة المعتمدة واستحداث تخصصات جديدة لتمكين الشباب من شغل الوظائف المشغولة حالياً بالعمالة الوافدة .
2. استحداث مواد تمكن الطلاب من اكتساب مهارات القرن الواحد والعشرين وفقاً لأعمارهم وتخصصاتهم .
3. نشر الوعي المجتمعي حول أهمية ودور التعليم الفني المتوسط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع الانخراط في هذا النوع من التعليم .
4. تحسين البنية الأساسية لمؤسسات التعليم الفني المتوسط وتحفيز بيئة التعليم بها لتطوير القدرة الاستيعابية كماً وكيفاً .
5. دعم التعليم الفني كأداة أساسية للتعلم مدى الحياة ، والاعتراف بالمؤهلات الفنية المتوسطة والمؤهلات التدريبية المعتمدة .
6. تعزيز تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم الفني المتوسط للجميع دون تمييز مع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظاً .
7. تمكين الطلاب من الاطلاع والاستفادة من البرامج المماثلة بالدول الصديقة والشقيقة ذات الإمكانيات المتميزة في التعليم الفني المتوسط .
8. تطبيق واستخدام التقنيات الحديثة واللغات الأجنبية لدعم التعليم والتعلم بكافة مؤسسات التعليم الفني المتوسط .
9. تدريب وإعادة تأهيل المدربين والمدرسين والفنيين بالمعاهد الفنية المتوسطة داخلياً وخارجياً .
10. تطبيق برامج الإرشاد والتوجيه المهني لضمان تمكين الطلاب من اختيار مساراتهم في التعليم والعمل .

11. بناء إطار المؤهلات التعليمية والتدريبية وربطه بالأطر المعتمدة دولياً.

ثانياً/ المعلم:

يعتبر التدريس فن ومهارة ويخضع لنظريات وأساليب متطورة، ولم يعد هناك مكاناً لطريقة الحفظ والتلقين بل الاعتماد بشكل أساسي على استثارة قدرات المتعلم باعتباره الأساس في العملية التعليمية، لذلك فإن المعلم هو الركيزة الأساسية في العملية التعليمية.

ولو نظرنا إلى واقع المعلم الحالي، فإن كل المؤشرات تدل على وجود خلل كبير في إعداده وتدريبه وتدني مستوى أدائه وحرمانه من حقوقه المادية والمعنوية بسبب السياسات الفاشلة للنظام المنهار.

وخلال العقود الأربع الماضية تم التركيز على الكم دون الكيف في إعداد المعلم حيث بلغ عدد المعلمين بمرحلة التعليم الأساسي (حسب إحصائيات عام 2011) 289170 معلماً وعدد معلمي مرحلة التعليم الثانوي 46585 معلماً يشكل العنصر النسائي ما نسبته 85% من هذا العدد، وبلغ معدل معلم / طالب 1 معلم لكل 4 طلاب تقريباً، ولكن بالرغم من وجود هذا العدد لا تزال بعض المناطق تعاني من عجز في بعض التخصصات وبناء على ما تقدم يقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

1 - تطوير برامج إعداد المعلمين بكليات التربية والعلوم ويجب التخلص من الأنماط التقليدية لإعداد المعلمين وتغييرها إلى واقع يحاكي الحداثة والتجديد في طرق التدريس والتحول من التعليم الذي يركز على الحفظ والتلقين إلى التعليم المتمحور حول القدرة على التفكير والإبداع والابتكار وحل المشاكل وإتاحة الفرصة أمام الطالب في هذه الكليات على التدريب الميداني الفعلي، ويمكن لهذه الكليات تطبيق البرامج التالية:

أ - فتح أقسام لإعداد المعلمين في التخصصات التالية:

- معلم رياض الأطفال
- معلم الفصل.
- معلم فئات خاصة .
- التربية الفنية.
- التربية البدنية.
- التربية الموسيقية.

ب - منح دبلوم عالي أو ماجستير لجميع خريجي الجامعات الراغبين في مزاولة مهنة التدريس إذا انطبقت عليهم شروط القبول وتكون مدة الدراسة سنتين دراسيتين يدرس بها الطالب مقررات في التربية وعلم النفس، طرق التدريس والتربية الخاصة ، والحاسوب ويخصص منها وقت للتدريب الميداني، ثم يعين الخريج في مجال تخصصه الدقيق، ويمكن أن يتم تعيينه بمجرد قبوله للحصول على هذه الدرجة.

2 - التدريب أثناء الخدمة: يجب إخضاع المعلمين الذين سيتم الإبقاء عليهم لمزاولة مهنة التدريس إلى دورات تدريبية دورية تكون كالاتي:

أ - دورات تدريبية مدتها تمتد من شهر إلى أربعة أشهر لتدريب المعلمين على المناهج الجديدة ورفع كفاءة المعلمين الذين لم يتحصلوا على تقدير جيد خلال تأدية عملهم أثناء العام الدراسي.

ب - دورات قصيرة تنشيطية للمعلمين في كل مدرسة أو منطقة يلتحق بها المعلمين بالتزامن مع أدائهم لمهامهم التدريسية.

ج - دورات تدريبية وورش عمل تنشيطية في مجال التعليم واندماج الفئات الخاصة ، لإعداد كوادر لتنفيذ رؤية وسياسة التربية والتعليم ، مع إقرار حوافز لمن يرغب في هذه الوظيفة .

3 - إعادة تنسيب المعلمين غير المؤهلين أو غير الراغبين في مزاولة مهنة التدريس إلى وظائف أخرى.

إن عدد المعلمين العاملين حالياً في قطاع التربية والتعليم والذي يزيد عن 335000 معلماً يزيد عن حاجة القطاع بمعدل الضعف الأمر الذي سبب إرباكاً في استحداث برامج لتدريب المعلمين ورفع قدراتهم العلمية والمهنية وتحسين أوضاعهم المادية، كما أن هناك أعداد كبيرة من هؤلاء المعلمين غير مؤهلين علمياً أو تربوياً ويمكن اتخاذ جملة من الإجراءات لمعالجة هذا الموضوع وفق السياق التالي:

أ - تنسيب المعلمين غير المؤهلين علمياً وتربوياً إلى وظائف أخرى بوزارة التربية والتعليم التي تدخل ضمن الملاك الإداري للوزارة أو نقلهم إلى وظائف بالوزارات الأخرى حسب تخصصاتهم وخبراتهم.

ب - منح حوافز مادية للمعلمين الراغبين في التقاعد المبكر من الذين أمضوا 20 عاماً في مزاولة مهنة التدريس ومنح امتيازات كاملة لتقاعد المعلمين الذين أمضوا مدة 30 عاماً في مهنة التدريس.

4 - منح حوافز مادية للمعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً الذين تنطبق عليهم شروط مزاولة المهنة والراغبين في العمل بالمناطق النائية التي تحددها وزارة

التربية والتعليم وفي تخصصات محددة بحيث لا تقل المسافة التي يجب ان ينتقل إليها المعلم عن 200 كم.

5 - إيفاد المعلمين المتميزين في أداء مهامهم التعليمية إلى دورات تدريبية بالخارج وذلك كعامل محفز لجميع المعلمين.

ثالثاً/ المناهج الدراسية:

تطوير المناهج الدراسية من الأولويات التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار بسبب عديد من العوامل التي أدت إلى تدنيها خلال الأربع عقود الماضية خاصة مقررات التاريخ والجغرافيا واللغة العربية والتربية الإسلامية التي تم تكريسها لخدمة النظام المنهار، بالإضافة إلى دسامة محتوى هذه المناهج وعدم ترابطها وعدم ملائمة المحتوى مع الوعاء الزمني المخصص لكل مقرر واعتمادها على الأساليب التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين، ولتطوير المناهج الدراسية يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

1 - إعداد فلسفة وأهداف جديدة للنظام التعليمي الجديد يتناسب مع أهداف ثورة 17 فبراير.

2 - إعداد أهداف كل مرحلة دراسية ثم أهداف كل مقرر دراسي.

3 - مراجعة المقررات الدراسية بحيث تكون متمشية مع التطور العلمي.

4 - إعداد مقررات جديدة لمقررات التاريخ والجغرافيا واللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية ومراجعة بقية المقررات الدراسية الأخرى مثل العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية والحاسوب وغيرها من المقررات الأخرى.

5 - تشكيل فريق استشاري للمناهج الدراسية يكون أعضاؤه من الخبراء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة العلمية من كل أنحاء ليبيا، ويكلف هذا الفريق باعتماد الإطار العام للمناهج الدراسية وتقديم الاستشارة العلمية في هذا الخصوص.

6 - إعداد خطة زمنية لتنفيذ المناهج الجديدة وتشمل اعتماد المقررات، تأليف الكتب ومراجعتها وإخراجها بحيث لا تزيد مدة التنفيذ عن خمس سنوات.

7 - الاستفادة من خبرات الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية في مجال المناهج الدراسية.

رابعاً/ المرافق والمستلزمات التعليمية:

أ - المبنى المدرسي:

تدل الإحصائيات المتوفرة بأن عدد مدارس مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي تزيد عن 4500 مدرسة وعدد فصولها 46000 فصل دراسي ، إلا أن معظم هذه المدارس غير مناسبة للعملية التعليمية وذلك بسبب افتقادها للمرافق الضرورية مثل القاعات والمسارح والملاعب والمختبرات وغيرها ، كما أن تصميم هذه المباني خاصة الفصول الدراسية لا يتناسب مع التطورات التعليمية الحديثة، يضاف إلى ذلك أن هناك كثافة طلابية عالية بالفصل الدراسي في معظم المدارس، لذلك من الضروري تطوير المبنى المدرسي وفق الخطة التالية:

- 1 - يجب دراسة الخريطة المدرسية في كل مناطق ليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتعديلها حتى تتم الاستفادة القصوى من المباني المدرسية والقضاء على المدارس القزمية التي لا تتوفر فيها المواصفات الفنية للمؤسسات التعليمية ويمكن استخدام وسائل مواصلات توفرها الدولة للطلاب خاصة للذين تبعد مدارسهم عن مقر سكنهم بمسافة تزيد عن 3 كم والدارسين حالياً بالمدارس القزمية.
- 2 - تقييم كل المدارس العاملة حالياً وتجديد مرافقها بشكل دقيق.
- 3 - إنشاء ما لا يقل عن 20 ألف فصل دراسي جديد في شكل مدارس جديدة أو إضافة فصول جديدة للمدارس القائمة بحيث يتم إلغاء نظام الدراسة بالفترتين الصباحية والمسائية وصولاً إلى تطبيق اليوم الدراسي الكامل الذي سترتب عن تطبيقه زيادة الوعي الزمني الفعلي للمقررات الدراسية، وتطوير برامج النشاط المدرسي، كما سيؤدي ذلك إلى تخفيض كثافة الفصل الدراسي للوصول إلى معدل 25 طالب بالفصل.
- 4 - إنشاء مرافق تعليمية داعمة للمدارس مثل الملاعب والمسارح والمكتبات المدرسية والمختبرات ومطاعم للطلاب والمعلمين، وقاعات لاستراحة الطلاب والمعلمين، وحديقة صغيرة في كل مدرسة، كما يجب إنشاء أقسام داخلية في بعض المؤسسات التعليمية للطلاب الذين يسكنون في المناطق النائية ولا يتوفر في مناطقهم التخصص الذي يرغبون في دراسته.
- 5 - تصميم نماذج للمدارس تتناسب مع البيئات الصحراوية والجبلية والساحلية وتنفيذها من خلال الإنشاءات الجديدة.
- 6 - ضرورة اعتماد ((التصميم الشامل)) للمؤسسات التعليمية لتسهيل وصول كافة الطلاب بمن فيهم طلاب الفئات الخاصة .
- 7 - إنشاء خزانات للمياه لتزويد المدرسة بالمياه الصالحة للشرب وللأعمال الأخرى.

8 - إنشاء مباني لرياض الأطفال في كل مناطق ليبيا وفق التصاميم الحديثة التي تراعي احتياجات هذه الفئة من الأطفال.

ب - المستلزمات التعليمية:

تشمل المستلزمات التعليمية كل الوسائل التي تدعم العملية التعليمية سواء كانت تجهيزات أو وسائل إيضاح أو مواد تشغيل وبالإضافة إلى متطلبات أخرى مثل الكوادر الفنية المدربة والبيئة الداعمة لهذه العملية، ولتطوير المستلزمات التعليمية يقترح الآتي:

1 - المختبرات والمعامل: يجب تجهيز كل المدارس بالمعامل وفق مواصفات فنية حديثة تدعم تطبيق الدروس بشكل علمي وتساعد التلاميذ والطلاب على التطبيق العملي للتجارب العلمية، ويقترح أن تزود كل مدرسة بالمعامل التالية:

- معمل العلوم (الأحياء، الكيمياء، الفيزياء) لمرحلة التعليم الأساسي.
- معمل علوم بمرحلة التعليم الثانوي العام .
- معمل حاسوب لاستعماله في تعلم اللغات (اللغة الإنجليزية، العربية، الفرنسية).

وأصبح من الضروري تزويد الطلاب بالحواسيب الشخصية (حاسوب لكل طالب) بحيث يمكن التلميذ أو الطالب من استخدام هذا الحاسوب في تخزين كل محتوى المقررات الدراسية (الكتب في شكل إلكتروني) وللتواصل مع المعلم لحل الواجبات المدرسية، ويمكن وضع مواصفات خاصة لهذا الحاسوب، ويمكن أن يتحصل الطالب على حاسوب في المرحلة الابتدائية وحاسوب آخر بالمرحلة الثانوية والجامعية مجاناً، مع الأخذ في الاعتبار تجهيزات معامل ووسائل الفئات الخاصة لتحقيق المشروع الوطني للاندماج التربوي .

2 - مواد التشغيل ووسائل الإيضاح: المعامل والمختبرات ستكون غير مجدية إن لم تتوفر مواد التشغيل مثل المواد الكيميائية اللازمة للتجارب والزجاجيات بالمعامل، أما بالنسبة لوسائل الإيضاح فهي ضرورية أيضاً وتشمل المجسمات والصور والخرائط والأفلام الوثائقية وغيرها من الوسائل الأخرى التي تكون داعمة لتوصيل المعلومة للطلاب بطريقة ميسره، ويتم تحديد مواصفات وكميات مواد التشغيل ووسائل الإيضاح عن طريق خبراء المقررات الدراسية.

3 - ربط كل المدارس بشبكة المعلومات الدولية بحيث يتم تركيب خادم للشبكة في كل مدرسة، كما يجب ان يتم توفير شبكة داخلية في كل مدرسة لربط الفصول والمعامل والمكتبة وغيرها من الفراغات الأخرى، ويتطلب هذا الربط تدريب عناصر فنية في كل مدرسة للإشراف على هذه الشبكة.

4 - إنشاء قنوات تعليمية فضائية تبث برامجها لخدمة الطلاب في مختلف التخصصات ويمكن ان تساعد هذه القنوات في حل مشكلة العجز في المعلمين بالمناطق النائية ، كما يشمل دور تلك القنوات تزويد التلاميذ بالمفاهيم وتعديل الاتجاهات السلبية واعتبارها أداة تعليمية تربوية لا تقل أهمية عن دور المؤسسة التعليمية .

5 - إنشاء مكتبة في كل مدرسة وتزويدها بالكتب والمراجع وذلك لمساعدة الطلاب على القراءة والاطلاع وإعداد البحوث وكتابة التقارير خاصة بعد ان تم اعتماد حصة للمكتبة المدرسية بالخطة الدراسية.

6 - تزويد كل فصل من الفصول الدراسية بالسبورات الذكية التي تساعد المعلم على شرح الدروس وتساهم في مساعدة الطالب لفهم الدرس بطريقة تفاعلية.

7 - إعادة النظر في مواصفات المقاعد والطاولات المدرسية التي يستخدمها الطلاب بالفصل بما في ذلك الفئات الخاصة، حيث ان مواصفاتها الحالية تكرر أسلوب تلقي المعلومة بالطريقة التقليدية، بل ان معظمها تقيد حرية الطالب لأنها مثبتة بأرضية الفصل لذلك لا بد من تغيير توزيع الكراسي والطاولات بحيث يجلس التلاميذ والطلاب في شكل دوائر كل مجموعة على طاولة أو في شكل مستطيل ناقص ضلع بحيث يكون المعلم في الوسط ويحيط به الطلاب، وهذا النموذج يساعد على تواصل الطالب مع المعلم، مع التأكيد ان تنفيذه يتطلب التخفيض من كثافة الفصل الدراسي.

خامساً/ الإدارة التعليمية:

ينبغي توفر إدارة تعليمية تخطط وتنظم وتنسق للتعليم ، وتتابع تنفيذ السياسات التعليمية من خلال المؤسسات التعليمية ، على المستوى الإداري ، والمتمثلة في المدارس التي تمثل العنصر الأساسي لتحقيق التعليم لأهدافه. وتعتبر المدرسة أهم وحدة إدارية في تحقيق التعليم لأهدافه لأنها تحدد وتيسر الطريق أمام العاملين في الميدان للوصول إلى تحقيق هدف مشترك في زمن محدد، ويعتبر عمل الإدارة المدرسية عملاً فنياً يتطلب الإعداد المسبق والتدريب المستمر وبذل الجهود المتواصلة، كما تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الإدارة المدرسية باتت تتعاظم يوماً بعد يوم وذلك للتطور الذي يشهده حقل التربية ، عمقاً واتساعاً في شتى مجالات العمل التربوي .. الأمر الذي يجعل القيام بأعباء الإدارة المدرسية مسؤولية مشتركة بين المعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور والمسؤولين السياسيين والمفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين.

- وقد عانت الإدارة المدرسية خلال العقود الأربع الماضية، مثل بقية مكونات العملية التعليمية، من التدهور وعدم الاهتمام وذلك للأسباب التالية:
- 1 - انعدام المعايير العلمية والتربوية لاختيار القيادات على المستوى الوطني والمحلي والتنفيذي.
 - 2 - أغلب المكلفين بإدارات المدارس غير مؤهلين تربوياً وإدارياً، ويتم اختيارهم على اعتبارات اجتماعية غير تربوية وغير علمية.
 - 3 - تمركز اتخاذ القرارات في يد مسؤول التعليم بالمنطقة ومدير المدرسة مما يؤدي إلى الوقوع في أخطاء إدارية تربوية فادحة.
 - 4 - محدودية اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية حيث لا تتمتع المدارس بالاستقلالية المالية أو الإدارية التي تمكنها من إدارة شؤونها اليومية، وانعدام شبه الكامل لدور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والرقابة على هذه المؤسسات.
 - 5 - ضعف البنية التحتية التكنولوجية في معظم المناطق مما يعيق الإدارة سواء على المستوى الإداري أو التخطيطي من تحقيق أهداف العملية التعليمية.
 - 6 - تضخم أعداد العاملين بالإدارة التعليمية مع عدم فاعلية الكثير منهم .
 - 7 - الضعف الكامل لنظم المعلومات التربوية على المستوى الوطني والمحلي والمؤسسة التعليمية ، ومحدودية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه النظم.
 - 8 - عدم استقرار هيكلية التعليم على المستوى الوطني.
 - 9 - البيروقراطية المفرطة في إدارة المؤسسات التعليمية وطريقة اتخاذ القرارات سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.
- بناء على ما تقدم فإنه من الضروري تفعيل دور الإدارة التعليمية للتخلص من المشكلات والمعوقات، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:
- تطبيق مواصفات وشروط لمن يختارون للإدارة التعليمية يعتمد على القدرة والكفاءة والخبرة خاصة بالنسبة لمدرء المدارس ويمكن وضع هذه الشروط وعرضها على الراغبين الذين يجب أن يخضعوا لامتحانات ومقابلات شخصية أخذاً في الاعتبار الوصف والتوصيف الوظيفي .
 - اعتماد أسلوب الإدارة التعليمية والمدرسية العصرية الذي يعتمد المواصفات العلمية لمواكبة الجديد ، فالإدارة العصرية لم تعد إدارة تسيير وإنما إدارة تطوير لتحقيق الأهداف التعليمية الشاملة.

- تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وإعطاء الحرية والاستقلالية في ضوء فلسفة وأهداف المجتمع العامة والصلاحيات للجهات المحلية لتنفيذ بعض هذه السياسات وفقاً لإمكانياتها البشرية والمادية.
- تفاعل الإدارة التعليمية مع البيئة المحيطة للمساهمة في اتخاذ القرارات والرقابة على المؤسسات التعليمية من خلال تفعيل دور مجلس الآباء وبقية شرائح المجتمع خاصة مؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة بالعملية التعليمية لتحقيق هذا الهدف.
- وضع برامج ودورات تدريبية على المستوى الوطني والمحلي لمن هم في الخدمة لتجديد معلوماتهم والرفع من كفاءتهم الإدارية.

سادساً / التقويم:

إن الانتقال من ثقافة القياس إلى ثقافة التقييم الشامل لأداء المتعلمين يتطلب تحرير النظم التعليمية من المحددات والقيود والتحول إلى التقييم الأصيل لتعزيز أداء المتعلمين وتمكينهم من تعزيز التفكير والتحليل والنقد والاستنتاج وتوظيف المعرفة في إنتاج منتجات لها قيمة أصيلة.

إن واقع التقويم الحالي في ليبيا ما يزال يشوبه قصور ومواطن ضعف عديدة خاصة في أنظمة الامتحانات المعمول بها حالياً في المدارس ويقترح تطوير نظم التقويم من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- 1 - تحديث إدارة الامتحانات بحيث تصبح قادرة على تطوير وسائل التقييم ومعايير الأداء.
- 2 - الأخذ بمبدأ التقييم البديل الذي يشمل تصميم الاختبارات المقالية والمقالات والأوراق البحثية وتقارير الزيارات الميدانية والعروض الشفوية لقياس القدرة على الاتصال والتخاطب والقراءة والاستماع، والمناظرات الصغية... الخ.
- 3 - إعداد سجل لكل تلميذ من بداية التحاقه بالمدرسة وحتى نهاية المرحلة الإعدادية تسجل فيه كل الملاحظات التي تتعلق بتحصيل الطالب ونشاطه وميوله ورغباته ويمكن أخذ متوسط المجموع التراكمي لدرجات التلميذ وتحصيله العلمي من خلال المرحلة الإعدادية ليكون أساساً لتوجيهه إلى المرحلة الثانوية، كما يمكن تطبيق نفس البرنامج على طلبة المرحلة الثانوية قبل توجيههم للمرحلة الجامعية.

4 - تحويل المدارس والفصول التقليدية إلى مدارس إلكترونية بعد تنفيذ برنامج أو مشروع حاسوب لكل طالب وربط المدرسة بشبكة المعلومات حيث يمكن إجراء الامتحانات بواسطة شبكة المعلومات.

ونظراً لطول الوقت الذي تتطلبه الامتحانات التقليدية خاصة في الشهادات العامة والذي يحتسب من رصيد الأيام الدراسية الفعلية فإنه بالإمكان إجراء امتحانات الشهادات العامة للطلاب الذين انهوا متطلبات المرحلة الدراسية في مواعيد عديدة بالسنة الدراسية عن طريق الامتحانات الإلكترونية بواسطة الحاسوب حيث يتم الإعلان عن موعد الامتحان ويجلس الطلاب في قاعات متصلة بشبكة المعلومات ثم يتم توزيع الامتحانات عليهم في ذات الوقت باستعمال الحاسوب الشخصي.

5 - تفعيل قوانين ولوائح الامتحانات للقضاء على ظاهرة الغش وتنفيذها بصرامة على المخالفين ومن يدعمهم لتحقيق ذلك، مع أهمية اعتماد وتفعيل لوائح التيسير على الفئات الخاصة في الامتحانات .

6 - اعتماد خطة التقويم الفردي لبعض الفئات الخاصة من الموهوبين وكذلك الطلاب من ذوي الإعاقة لإتاحة التعليم للجميع .

7 - تنفيذ المشروع الوطني للاندماج التربوي ليشمل :

أ - إعداد قاعدة بيانات لحصر الفئات الخاصة في التعليم لإعداد الاستراتيجيات والميزانيات .

ب - توفير التجهيزات والمعدات لتعزيز اندماج الفئات الخاصة في التعليم العام .

ج - تيسير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لتمكين طلاب الفئات الخاصة من الوصول .

سابعاً/ التوجيه الفني والتفتيش الإرشادي:

يعتبر التوجيه التربوي من أهم مكونات العملية التعليمية ، حيث يقوم الموجه التربوي بمتابعة أداء المعلم والتأكد من تنفيذ الخطة الدراسية وتقويم أسلوبه علمياً وتربوياً ، بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية على أداء المعلم، ومن الطبيعي أن يسند هذا الدور إلى موجه تربوي تنطبق عليه المواصفات العلمية والتربوية بالإضافة إلى الخبرة في مجال التدريس لعدة سنوات، غير أن واقع التفتيش التربوي الحالي غير مناسب ، لأن معظم الموجهين التربويين لا تنطبق عليهم مواصفات الموجه التربوي ، وتم اختيارهم على اعتبارات غير تربوية، يضاف إلى ذلك ان الموجهين التربويين لم يخضعوا لدورات تربوية للرفع من كفاءتهم وتطويرهم كما تنقصهم الإمكانيات اللازمة لأداء دورهم، كما

أن مهمة الموجه التربوية تقتصر حالياً على متابعة أداء المعلمين فقط، أما بالنسبة لمتابعة وتقييم الإدارة المدرسية فهو أمر يخرج عن صلاحياته ، الأمر الذي أدى إلى خلل في تحقيق أهداف ومهام التوجيه التربوي ولتفعيل دور التوجيه التربوي يقترح الآتي:

- 1 - إعداد شروط علمية وتربوية لمن يكلفون بالتوجيه التربوي مثل:
 - الحصول على بكالوريوس أو ليسانس على الأقل.
 - خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مجال التدريس.
 - اجتياز امتحان على المستوى الوطني للحصول على وظيفة موجه.
- 2 - إعادة تقييم جميع العاملين حالياً بالتوجيه التربوي واستبعاد من لا تنطبق عليه شروط الموجه التربوي أو الذي يثبت ضعف أدائه.
- 3 - صياغة لائحة جديدة للتوجيه التربوي بحيث يضاف إليها مهام التفتيش الإداري وذلك حتى يتمكن الموجه من متابعة وتقييم أداء مدراء المدارس وإعداد التقارير الفنية بشأنهم.
- 4 - توفير الإمكانيات للموجهين مثل وسائل المواصلات والاتصالات أو منحهم مكافآت مالية مجزية لتغطية تنقلهم من مدرسة إلى أخرى.
- 5 - إقامة دورات تدريبية دورية للموجهين مع ضرورة حصول كل واحد منهم على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب حتى يجيد استعمال الحاسوب.
- 6 - اعتماد نظام الموجه المقيم في كل مدرسة ويتم اختياره من بين المعلمين الأكفاء ذوي الخبرة في المدرسة ، بحيث يكلف بمتابعة المعلمين في مجال تخصصه، ويمكن ان يؤدي هذا الموجه دوره كمعلم في المدرسة ولكن يتم تخفيض معدل أدائه الأسبوعي.

ثامناً/ برامج وإجراءات داعمة تساهم في تطوير التعليم العام :
كل مكونات العملية التعليمية مهمة وتتكامل مع بعضها لتحقيق الأهداف المرجوة وصولاً إلى نظام تعليمي جيد حديث، وفيما يلي بعض الملاحظات نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار في حالة اعتماد برامج تطوير التعليم في ليبيا:

- 1 - الاستفادة من أخطاء الماضي وتفادي تكرارها.
- 2 - التنفيذ يجب أن يستند إلى حقائق موضوعية وإلى الواقع بحيث لا يتم التسرع في تنفيذ البرامج ، وفي نفس الوقت يجب أن لا تقل مدة التنفيذ عن عشر سنوات.

- 3 - الاستثمار في مجال التربية والتعليم هو استثمار في رأس المال البشري، ولذلك لا بد أن توجد لدينا قناعة بأن تغطية احتياجات قطاع التربية والتعليم المادية بشكل كامل هو رهاننا على المستقبل الواعد لأبنائنا.
- 4 - دعم المعلمين مادياً ومعنوياً، ولا بد من زيادة مرتبات المعلمين الذين تنطبق عليهم شروط مهنة التدريس بحيث لا تقل عن 1500 د.ل كحد أدنى، كما يجب عدم تكليف المعلم بتدريس أكثر من ثلاثة مقررات دراسية مختلفة وألاً يزيد معدل أدائه الأسبوعي بالفصل عن 15 حصة على أن تسند له ساعات عمل أخرى بالمدرسة خارج الفصل.
- 5 - الاهتمام بالنشاط المدرسي وإعطائه مساحة زمنية مناسبة بالخطة الدراسية لأن النشاط المدرسي يساعد على اكتشاف المواهب وتشجيع المبدعين.
- 6 - التأكيد على اعتماد اليوم الدراسي الكامل لمرحلتى التعليم الأساسي والثانوي بعد توفير متطلبات تنفيذه.

ب- مرحلة التعليم العالي (الجامعات ومؤسسات التعليم التقني العالي) :
يلتحق بهذه المرحلة الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة ، أو الشهادة الثانوية الفنية الراغبين في مواصلة دراستهم، ولهذه المرحلة ثلاث مسارات هي :
التعليم الجامعي العام ، والتعليم التقني العالي ، وكليات المجتمع ، وتختلف مدة الدراسة بحسب المجال والتخصص وذلك على النحو التالي :-
أ - التعليم العالي (الجامعي) :

مدتها 4 - 6 سنوات ويلتحق بها الطلاب الذين تحصلوا على شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي ولمن يجتاز امتحان القبول في التخصص الذي يرغبه.
ب- كليات المجتمع :

مدتها سنتان، يلتحق بها الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية ويحصل الطالب على دبلوم في تخصص محدد بعد أن يجتاز امتحان تحريري وعملي يؤهله لسوق العمل، ويمكن لخريجي هذه الكليات الالتحاق مجدداً بالكليات الجامعية أو المعاهد المهنية العليا في مجال تخصصهم لاستكمال متطلبات الدرجة الجامعية والعليا.
أهداف التعليم العالي الجامعي :

- 1 - تغيير نوعية التعليم العالي بحيث يتحول من مسار التلقين إلى مسار التفكير وتحقيق الجودة المطلوبة لخدمة أهداف التنمية في ليبيا .
- 2 - تعليم وتدريب الطلاب وإكسابهم المعرفة اللازمة في مختلف ميادين ومجالات العلوم والتقنية والثقافة .

3 - توليد وإنتاج المعرفة بهدف تطويرها وتراكمها ، وبناء الكفاءات والقدرات لتطبيقها في مختلف مجالات الحياة ، بما يسهم في التطوير المستمر وتحسين مستويات العيش وتحقيق رفاه الجميع .

4 - إعداد وتربية الأجيال وفق ثقافة معاصرة ديناميكية ، قادرة على الانفتاح على الذات والتواصل مع الآخرين .

5 - إسهام مؤسسات التعليم الجامعي في دراسة وفهم وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء القدرات لمواجهة المنافسة الدولية علمياً ومهنياً وحضارياً .

ج - الكليات التقنية :

مدة الدراسة بها (4) سنوات ، يلتحق بها الطلاب الذين تحصلوا على شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام ، أو التعليم الفني المتوسط ، ويتحصل من خلالها الطالب على بكالوريوس تقني .

د - المعاهد التقنية العليا :

مدتها ثلاثة سنوات ، يلتحق بها الطلاب الذين تحصلوا على شهادة الثانوية العامة أو معاهد فنية متوسطة ، ويتحصل من خلالها الطالب على دبلوم تقني عالي .

أهداف التعليم التقني العالي :

1. تعزيز الانتماء الوطني والمساهمة في بناء الدولة من قبل كل الفئات وفي مختلف المجالات المهنية والوظيفية .

2. تطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وفقاً لمتطلبات الجودة العالمية وبما يتناسب والسياسة العامة للدولة في التخصصات والوظائف المطلوبة للمرحلة القادمة .

3. تعزيز الثقة ونشر الوعي بين جيل الشباب خاصة وأفراد المجتمع الليبي عامة ، بأهمية ومزايا التعليم التقني والفرص المتاحة لخريجي الكليات التقنية والمعاهد التقنية العليا .

4. تحسين البنية الأساسية لمؤسسات التعليم التقني العالي وتحفيز بيئة التعليم بها لتطوير القدرة الاستيعابية كماً وكيفاً .

5. تعزيز تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم التقني العالي للجميع خاصة لطلاب التعليم الفني المتوسط مع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة .

6. استحداث المقررات المبنية على تمكين الطلاب من اتخاذ القرارات والتجديد والابتكار والاتصال والتواصل .

7. تطبيق واستخدام التقنيات الحديثة واللغات الأجنبية لدعم التعليم والتعلم بكفاءة مؤسسات التعليم التقني العالي .
8. رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والفنيين بالكلية التقنية والمعاهد التقنية العليا وإيفاد المستحقين منهم للدراسة والتأهيل بالخارج .
9. تطبيق برامج الإرشاد والتوجيه المهني لضمان تمكين الطلاب من اختيار مساراتهم في التعليم والعمل من خلال توفير معلومات متجددة عن سوق العمل والمسارات التعليمية والوظيفية المتاحة .
10. بناء إطار المؤهلات التعليمية والتدريبية وربطه بالأطر المعتمدة دولياً.

إن مرحلة التعليم العالي شأنها شأن مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي لها مكوناتها الأساسية تشمل : أعضاء هيئة التدريس والتقنيين والمدرسين ، المناهج الدراسية والتدريبية ، البنية التحتية والإدارة ، وضماناً لتطوير التعليم العالي وفق المؤشرات الإقليمية والعالمية ، فإن الأمر يستوجب استعراض واقع هذه المكونات ومقترحات لتطويرها كما يلي :

أ - أعضاء هيئة التدريس

يبلغ عدد طلاب الجامعات الليبية (350 000) طالب وطالبة ، كما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس حوالي (10 000) عضو هيئة تدريس ، بمعدل (أستاذ / 35 طالب) ، ويزيد هذا المعدل في جامعتي طرابلس وبنغازي ليصل إلى أكثر من (أستاذ / 50 طالب) ، ويمكن استعراض أبرز المشاكل والصعوبات التي واجهت إعداد وتطوير أعضاء هيئة التدريس كالاتي :

1 - توقف إيفاد المعيدين لمواصلة دراستهم خلال سنوات عديدة أثناء حكم النظام السابق مما أثر سلباً على إعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في أغلب التخصصات .

2 - عدم التقيد بمعايير قبول أعضاء هيئة التدريس ، وتمكين عدد كبير من غير المؤهلين علمياً وتربوياً للانضمام لهيئة التدريس بالجامعات .

3 - تدني مراتب أعضاء هيئة التدريس مقارنة بنظرائهم إقليمياً وعالمياً ، وغياب الدعم المعنوي لهذه الفئة .

4 - ضعف متابعة أداء هيئة التدريس ودعمهم لمواكبة التطورات العلمية والمعرفية في العالم .

وتفادياً للجوانب السلبية المذكورة ، بما يضمن تطوير منظومة التعليم ، يقترح اتخاذ الإجراءات التالية :

- 1 - وضع برنامج وطني لإعداد أعضاء هيئة التدريس بما يستجيب لمتطلبات الكثافة الطلابية (كماً ونوعاً) بمؤسسات التعليم العالي .
 - 2 - التقيد بمواصفات ومعايير قبول المعيدین وأعضاء هيئة التدريس ، التي تعتمد على الكفاءة العلمية والمهنية .
 - 3 - تطوير النظم واللوائح بما يحدد حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس .
 - 4 - الاستفادة من الكفاءات والخبرات الليبية المهاجرة ، وتشجيعها على الانخراط للانضمام للجامعات الليبية وفق برامج ميسرة تناسب ظروف ومصالح الجميع .
- كما ينطبق ما ذكر من مقترحات وأساليب على أعضاء هيئة التدريس والتقنيين والمدرسين بمؤسسات التعليم التقني .
- ب - المناهج الجامعية :
- إن بناء مجتمع المعرفة في ليبيا يتطلب تطوير المناهج الدراسية ومحتوياتها العلمية ، بحيث يتم إلغاء كافة المفردات أو الجوانب المصممة على أساس الحفظ والتلقين واعتماد أساليب متطورة تعتمد على التفكير والتحليل والاستنتاج ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأساليب التالية :
- 1 - تحليل محتوى المناهج المنفذة حالياً ، ومدى مراعاتها واستجابتها للتطورات العلمية الحديثة وإلغاء المناهج القديمة .
 - 2 - إعادة النظر في التخصصات بالأقسام والكليات ، واعتماد مناهج وتخصصات بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة وتلبي احتياجات سوق العمل الليبي والإقليمي والعالمي .
 - 3 - التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية ضماناً لاستيعاب قدر من المعارف والمهارات العلمية المتخصصة .
 - 4 - توأمة كليات الجامعات الليبية مع نظيراتها بالجامعات المتقدمة واعتماد مناهج دراسية مشتركة .
 - 5 - الاستفادة من بعض المناهج بالجامعات المتقدمة لتطوير مناهج الجامعات الليبية ، وبالأخص تلك التي تعتمد على تداخل وتكامل العلوم والتخصصات .
- هذا كما تجدر الإشارة إلى تطوير مناهج التعليم التقني باعتبارها تعتمد وترتكز على جوانب عملية وتطبيقية ترتبط بشكل مباشر بطبيعة بعض المؤسسات الفنية والتقنية العاملة في الاقتصاد الليبي ، لذلك ينبغي إعادة النظر كلياً في محتويات مناهج التعليم التقني واستحداث مناهج حديثة تصمم وفق المستويات التقنية والفنية المعاصرة .
- 3 - البنية التحتية :

تشمل المركبات الجامعية والتقنية ، وقواعد البيانات والمعلومات ، والتقنيات التربوية ومراكز خدمات رعاية الطلاب ، ويمكن استعراض هذه المكونات كالاتي :

أ - المركبات الجامعية والتقنية :

إن معظم المباني الجامعية والتقنية لم تؤسس وفق المواصفات المطلوبة بالمرافق التعليمية ، ولكن تم البدء في إنشاء بعض المركبات الجامعية ، والتي يستوجب تقييم مراحل إنجازها وتطوير ما أنجز منها حسب متطلبات طبيعة التعليم العالي بمختلف مستوياته وتخصصاته ، مع الأخذ في الاعتبار الانتشار الأفقي للتعليم العالي ومدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع واقتصاديات التعليم ، ويقترح إعادة النظر في إنشاء بيوت الطلاب في مجتمعات جامعية .

ب - قواعد البيانات والمعلومات والتقنيات التربوية :

إن التطور الذي يشهده العالم اليوم ، يتطلب سرعة ربط الجامعات في منظومة علمية وطنية ، وكذلك مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي بشبكة المعلومات الدولية ، والاشترك في قواعد البيانات العلمية العالمية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة بالجامعات الليبية ضماناً للتواصل مع المؤسسات العالمية وتيسير الحصول على أحدث النتائج والدراسات والأبحاث العلمية ، كذلك تزويد مؤسسات التعليم العالي بأحدث التقنيات التربوية والتعليمية ووسائل الإيضاح ومتطلبات تشغيل المختبرات والمعامل ، وتطوير الكوادر والكفاءات اللازمة لذلك .

4 - الإدارة التعليمية :

إن نجاح العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي يعتمد بالضرورة على إدارة تعليمية متخصصة وفاعلة ، يتم اعتمادها وفق معايير ومواصفات معتمدة دولياً وذلك ينبغي إقرار تلك المواصفات والمعايير الواجب توافرها لمن يكلفون بوظائف قيادية بالأقسام والكليات ... الخ ، ضمن اللوائح والتشريعات المنظمة لعملية التعليم .

5 - التشريعات واللوائح :

ضماناً لتطوير منظومة التعليم العالي فإن الأمر يتطلب استحداث جملة من اللوائح والتشريعات لتنظيم عمل وإدارة مؤسسات التعليم العالي من حيث قبول وتنسيب الطلاب وتنظيم عمل أعضاء هيئة التدريس وأدائهم ، ولوائح الامتحانات والدراسات العليا والتعليم المستمر :

تتوفر هذه المرحلة في بعض مؤسسات التعليم الجامعي ويلتحق بها الطلاب الحاصلين على الدرجة الجامعية أو الدبلوم المهني العالي للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه بحسب المتطلبات العلمية لكل تخصص.

البحث العلمي :

يعتبر البحث العلمي عنصراً مهماً ورافداً أساسياً لدعم برامج وخطط العملية التربوية والتعليمية فضلاً عن كونه من الأساليب الرامية إلى تطوير وتحقيق

جودة الحياة ، ويوجه المجتمعات إلى بلوغ مستهدفات التنمية ضمن حراكها الاقتصادي والاجتماعي إلا أن البحث العلمي في ليبيا لم يجد الاهتمام والدعم المناسب من حيث التمويل والإدارة والتشريع ، وبالأخص من حيث وضع سياسة علمية واضحة تربط بين مبادئ وأصول البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي وتحديدًا بالنسبة للدراسات العليا ، وكذلك غياب العلاقة والتفاعل بين مؤسسات البحث العلمي ونتائج أعمالها مع المؤسسات الاقتصادية ومتطلبات تحسين مستويات أدائها .

ونظراً لأهمية البحث العلمي في إرساء وتصميم القواعد الأساسية لبناء الدولة الحديثة ، نستعرض جملة من الأساليب والسياسات الواجب تنفيذها لتحقيق أهداف البحث العلمي :

1. تقديم الدعم المناسب لمراكز ومؤسسات البحث العلمي من حيث الإدارة والتمويل والتشريع بما يكفل تحقيق الجودة المناسبة لمخرجاتها ونتائج أعمالها.

2. تحديد أولويات البحث العلمي وفقاً لاحتياجات التنمية ، واعتماد منهجية واضحة لاختيار وإدارة وتقييم المشروعات البحثية ، وخصوصاً تلك التي تتصل بالاحتياجات الضرورية للمجتمع :كالأمن الغذائي والمائي ، والأمني، والصحة والتعليم

3. اعتماد سياسة واضحة للبحث العلمي ، معززة بخطة عمل مبرمجة ومحددة بحيث تشمل آليات التنفيذ والتقييم والمتابعة .

4. تصميم مراكز ومؤسسات البحث العلمي وفق مواصفات عالمية ، بحيث تحتوي على المكتبات العلمية ، والوسائل التقنية ، ووسائل الاتصالات والمعلومات وكافة الخدمات بما يجعلها بيئة محفزة على البحث والتفكير والابتكار .

5. إعداد الهياكل التنظيمية لمراكز البحث العلمي وفق أسس ومتطلبات تحقيق الجودة الشاملة لضمان استمرارية تحسين وتطوير نتائج أعمالها .

6. يراعى عند اختيار المواقع الإدارية لمراكز البحث العلمي ، توفر الاشتراطات البيئية المناسبة بحسب طبيعة وتخصص المركز البحثي من حيث الموارد والثروات الطبيعية والجيولوجية والطبيعية والجغرافية المناسبة .

7. اعتماد وإتباع الأسس والمعايير المناسبة لشغل الوظائف القيادية ، والمهنية والعلمية بمراكز البحث العلمي وفقاً لمحددات واشتراطات ومزايا تنافسية عالمية .

8. إيجاد آلية مناسبة للربط المؤسسي بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات البحث العلمي من جهة أخرى ، للاستفادة من نتائج البحث العلمي لتطوير هذين القطاعين .
9. اعتماد وحدات إدارية معنية بالبحث والتطوير ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الخدمية والإنتاجية بهدف المساهمة في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية ، وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب على مشاكلها الإدارية والفنية .
10. تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه نحو الاستثمار في مجالات البحث والتطوير ، وإقرار كافة السبل والوسائل المساعدة على ذلك .
11. تبني جملة من الأساليب الإعلامية لتأكيد الوعي بأهمية البحث العلمي والتعريف بدوره في تحقيق التنمية المستدامة .
12. تأمين توافق وانسجام سياسات وأهداف البحث العلمي مع متطلبات العلوم الانسانية والاجتماعية .
13. حماية الخبرات والكفاءات الوطنية من الهجرة أو مغادرة ميدان البحث والتطوير ، وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي لتمكينهم من مواصلة مسيرة البذل والعطاء .
14. الاستفادة من الخبرات والكفاءات المهاجرة لإثراء مسيرة البحث العلمي في ليبيا كل حسب إمكانياته واستعداداته .
15. تعزيز مفهوم البحث والتطوير لدى مؤسسات التعليم العالي وإثراء المناهج والمقررات ذات العلاقة بأساسيات وأخلاقيات البحث العلمي والملكية الفكرية .
16. حماية حقوق الملكية الفكرية العالمية في النشر والكتابة والبحث وغيرها .
17. إنشاء مركز للتميز بالجامعات والمراكز البحثية للرفع من مستويات البحث العلمي .
18. توفير منح بحثية للدراسات العليا ، وفق آلية تضمن تحقيق الجدوى العلمية والاقتصادية للأبحاث والأعمال المطلوب دعمها ورعايتها .
19. تشجيع أسلوب تبادل المواقع بين العلماء بالجامعات والمراكز البحثية من خلال الإجازات العلمية والندب والإعارة .
20. ضمان مشاركة المتميزين والفئات الخاصة في أعمال البحث والتطوير بما يناسب قدراتهم وإمكانياتهم .

الخلاصة والتوصيات

هدفت الدراسة إلى إيجاد جملة من المقترحات لتطوير نظام التعليم في ليبيا من خلال تشخيص أبرز الجوانب السلبية والمعوقات التي تعترض سير العملية التعليمية بكافة مكوناتها ومراحلها ، مع محاولة إجراء تقييم شامل للوضع القائم وما يقنضيه من معالجات بما يكفل تحقيق طموحات وتطلعات أبناء المجتمع الليبي ويهدف إلى بناء الدولة الجديدة .

انبثقت تلك المقترحات من خلال بحث ومراجعة كل مرحلة من مراحل النظام التعليمي القائم ومدخلاته (السلم التعليمي ، المعلم وعضو هيئة التدريس ، المناهج ، المرافق والمستلزمات الخ) بحيث تتكامل تلك المدخلات لإنتاج مخرجات لا تناسب متطلبات سوق العمل فحسب ، إنما تسهم في إثرائه وتنويع مصادره من خلال تقديم ابتكارات ومبادرات فردية وجماعية تؤمن فرص العمل لنفسها وللآخرين . إن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من توصيات تتمثل في ضرورة القيام بالإصلاحات التالية:

أولاً/ ضرورة وضع إستراتيجية وطنية للتربية والتعليم بكل مراحلها وأنماطه لفترة طويلة يقترح لغاية (2030) على أن تخصص لها الموارد المالية والفنية والبشرية لتصميمها وتنفيذها على فترات زمنية طوال هذه المدة.

ثانياً/ بناء رؤية فلسفية متكاملة للتربية والتعليم في ليبيا تنطلق من توجهات ثورة السابع عشر من فبراير لبناء ليبيا الجديدة الحرة والديمقراطية أرضاً وشعباً ومؤسسات، ووضع التربية والتعليم هدفاً إستراتيجياً ضمن سلم الأولويات، وكخارطة طريق للتنمية المستدامة في ليبيا وبناء مجتمع المعرفة والتقنية، والتأكيد على جودة التعليم في كل مراحل ومستوياته.

ثالثاً/ إعادة تربية وتعليم وتكوين الشباب باعتبارهم يمثلون نصف سكان المجتمع الليبي، بهدف بناء رأس المال الفكري وتطوير قدرته على العمل والإنتاج وابتكار مصادر رزقه وفرص عمل جديدة لأنفسهم ولغيرهم من أبناء وطنهم، وبالتوازي مع ذلك تربية وتعليم الشباب على التعايش الإيجابي المشترك في إطار مفهوم المواطنة والوطن الذي يستوعب ويحمي ويرعى جميع مواطنيه أينما كانوا في ربوع وطنهم.

رابعاً/ تنمية وتطوير قدرات الطلاب على الحوار والتواصل والانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من خبراته وتجاربه والانخراط في الحراك العالمي الحضاري بأوسع معانيه ومجالاته، ومع الاعتراز والفخر بالوطن والهوية الحضارية والثقافية للمجتمع الليبي.

وفي الختام يؤكد الفريق أن إصلاح وتطوير التعليم هو أولوية وإستراتيجية لليبيا الجديدة في الحاضر ومن أجل بناء مجتمع المستقبل، حيث لا يمكن تحقيق هذا الإصلاح التربوي إلا بتطوير أهم عناصر العملية التعليمية الأساسية وهي:

1. إيجاد فلسفة تربوية واضحة الرؤية والمسارات والأهداف.
2. تأهيل المعلم وإعادة تأهيله باعتباره الأداة الرئيسية للعملية التعليمية.
3. بناء قدرات الطلاب ومواصلة تطويرها وفقاً للمعايير العالمية والتنافسية الدولية.
4. تطوير محتويات المناهج والمقررات الدراسية وأساليب تدريسها للطلاب.
5. استخدام التقنيات التربوية والتعليمية الحديثة وضرورة توظيفها في العملية التعليمية.
6. تطوير الإدارة التعليمية وتحويلها من إدارة تسيير إلى إدارة تطوير.
7. إعادة بناء العقل من الحفظ والتلقين إلى التأمل والتفكير والتحليل والاستنتاج.
8. إعادة بناء البيئة التعليمية لتكون بيئة تجذب الطالب وليست بيئة تطرده إلى الشارع والمجهول.
9. بناء جسور التواصل والحوار بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي والمجتمع الليبي الوطني والمجتمع العالمي.
10. تصميم نظام تعليمي شامل يحتوي الجميع ، من خلال تطوير أدواته لمقابلة احتياجات كافة المستفيدين دون تمييز .
11. الاهتمام بالبحث العلمي التربوي باعتباره مؤشراً أساسياً لتقدم الدول وداعماً مباشراً للعملية التعليمية بمختلف مراحلها ومستوياتها .
والله ولي التوفيق ،،،

ملحق (1)

مشروعات وبرامج مقترحة لتطوير التعليم (2012 – 2017)

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
1.	استحداث برنامج لإعداد معلمي رياض الأطفال.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم.

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة خبراء متخصصون. - مساهمة مؤسسات المجتمع المدني
2.	وضع مواصفات مطابقة للمعايير العالمية لرياض الأطفال والالتزام بها عند الترخيص للرياض المستحدثة من قبل القطاعين العام والخاص.	2013-2015	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - خبراء متخصصون. - مؤسسات المجتمع المدني .
3.	إنشاء وحدات ضمان جودة التعليم الأساسي.	2012-2013	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - مساهمة اليونيسكو.
4.	إعادة صياغة مناهج التعليم الأساسي بهدف إزالة الحشو منها والتركيز على تدريس اللغات والحاسوب والرياضيات والعلوم الأساسية والتطبيقية.	2013-2015	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة. - المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.
5.	إعادة صياغة مناهج التعليم الثانوي بهدف إزالة الحشو والتركيز على تدريس اللغات والحاسوب والرياضيات والعلوم وتقنية المعلومات.	2013-2014	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - وزارة العمل والتأهيل. - مساهمة اليونيسكو.
6.	استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي.	2013-2015	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - مساهمة اليونيسكو. - مكاتب استشارية متخصصة.
7.	تنفيذ برامج مكثفة لتدريب معلمي التعليم الثانوي أثناء الخدمة.	2013-2016	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - الجامعات الليبية. - دعم اليونيسكو.
8.	إنشاء مجلس وطني للتعليم والتدريب المهني والتقني يمثل كافة القطاعات ويتولى وضع توجهات التعليم والتدريب المهني والفني ووضع نظام وطني للمؤهلات العالمية.	2013-2015	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل والتأهيل. - وزارة التخطيط. - وزارة الصناعة. - خبراء متخصصون وطنيون.
9.	تطوير القدرات الوطنية لإعداد معلمين ومدربين تقنيين بمؤسسات التعليم الثانوي التقني والفني وبالمعاهد المهنية العليا بما يتناسب وتطوير الاقتصاد الليبي وسوق العمل، والمهارات التطبيقية المتجددة في العالم المعاصر.	2013-2017	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة العمل والتأهيل. - منظمة اليونيسكو. - منظمة العمل الدولية. - خبراء متخصصون.

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			- شركات عالمية.
10.	تطوير نظام التعليم والتدريب المستمر أثناء الخدمة للمعلمين والمدرسين المهنيين والتقنيين وكافة العاملين في قطاع التربية والتعليم ، ومؤسسات التعليم التقني والفني .	2016-2013	- وزارة العمل والتأهيل. - وزارة التربية والتعليم. - منظمة اليونيسكو. - شركات عالمية.
11.	مراجعة المناهج الدراسية والتدريب للمعاهد المهنية المتوسطة والعليا وتحديثها ومراجعتها وإعداد الكتب المنهجية والحزم التدريبية باستخدام التقنيات الرقمية.	2016-2013	- وزارة العمل والتأهيل. - هيئة التعليم التقني والفني. - شركات عالمية خاص وعام . - خبراء متخصصون.
12.	تطوير البنية التحتية للمعاهد المهنية العليا وتوفير المباني والورش والمختبرات والمعدات والمكتبات.	2016-2013	- وزارة العمل والتأهيل . - هيئة التعليم التقني والفني. - شركات عالمية متخصصة.
13.	ترويج التعليم والتدريب المهني والتقني وزيادة نسبة الالتحاق في مؤسساته وتطوير نظام متكامل للإرشاد والتوجيه المهني.	2017-2013	- وزارة العمل والتأهيل. - وزارة التربية والتعليم. - هيئة التعليم التقني والفني. - خبراء متخصصون.
14.	إنشاء جهاز وآلية لقياس ومراقبة الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني وإجراء تقييم شامل لواقع المعاهد والمؤسسات القائمة من حيث كفاءتها وتوزيعها الجغرافي.	2015-2013	- وزارة العمل والتأهيل . - منظمة اليونيسكو. - خبراء في الجودة.
15.	إجراء تقييم شامل لوضع التعليم العالي في ليبيا.	2014-2013	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - استشاريون وطنيون وغير وطنيين.
16.	تطوير أساليب العمل والإدارة بالجامعات باعتماد تطبيقات المعلومات EMIS.	2015-2013	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - استشاريون.
17.	إعداد دراسة فنية لتطوير وحدة ومراقبة ضمان الجودة في التعليم العالي.	2015-2013	- اليونيسكو. - استشاريون.
18.	تطوير الأنماط التجديدية في التعليم العالي عن طريق دعم الجامعة الليبية المفتوحة ونشاط التعليم الإلكتروني وتبادل الخبرات والتجارب.	2015-2013	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - استشاريون.
19.	إنشاء قاعدة بيانات حول البحوث والدراسات المنجزة في ليبيا.	2015-2013	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - خبراء متخصصون.
20.	تنفيذ مشروع المكتبة الإلكترونية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.	2015-2013	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص.

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			- استشاريون .
21.	تنفيذ برامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة يتم من خلالها إخضاع ما لا يقل عن 15 ألف معلم سنوياً لهذه البرامج واستخدام التقنيات التربوية الحديثة في التدريس.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات. - مؤسسات تدريبية.
22.	تدريب ما لا يقل عن 50% من المعلمين للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (LCDL)	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - اليونسكو. - شركات متخصصة.
23.	الالتزام الكامل بتطبيق اتفاقية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بخصوص أوضاع المعلمين.	2013-2015	-وزارة التربية والتعليم .
24.	تعريب وتقنين عروض اختبارات الذكاء والقدرات العقلية.	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - خبراء متخصصون.
25.	إنشاء مراكز للقياس الشخصي وورش لتدريب الصم على استخدام تقنيات السمع الحديثة.	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - مؤسسات تعليم الفئات الخاصة. - مراكز تنمية القدرات الذهنية.
26.	إنشاء وتجهيز رياض أطفال تطبق برامج الاندماج والتدخل المبكر	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. - مؤسسات المجتمع المدني.
27.	بناء القدرات البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم عن طريق تدريب المعلمين والفنيين وغيرهم.	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - القطاع الخاص. - استشاريون وخبراء.
28.	دراسة تقييمية فنية لرصد وتقييم واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص. - استشاريون وخبراء.
29.	تنفيذ مشروع التشابك من أجل التعليم الإلكتروني عن طريق ربط مؤسسات التعليم بمصادر المعلومات الدولية.	2013-2017	- وزارة التربية والتعليم. - وزارة التخطيط . - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة العامة للمعلومات . - استشاريون وخبراء.

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
30.	وضع دراسة فنية لتحديد معايير اختيار قيادات الإدارة التعليمية والمدرسية.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - خبراء متخصصون.
31.	بناء منظومة للمعلومات التعليمية والإدارية معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - استشاريون. - القطاع الخاص.
32.	رسم الخريطة المدرسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في جميع المدن والمناطق.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - خبراء متخصصون.
33.	توفير وتطوير المباني والمرافق التعليمية بما يناسب أغراض العملية التربوية والمعايير التربوية العالمية.	2013-2017	- وزارة التربية والتعليم. - استشاريون. - القطاع الخاص. - وزارة الإسكان والمرافق.
34.	توفير الوسائل والمستلزمات التعليمية والحواسيب والبرمجيات.	2013-2017	- وزارة التربية والتعليم. - استشاريون. - القطاع الخاص.
35.	إصدار قرار بتخصيص نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم بجميع أنواعه والبحث العلمي.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم . - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . - وزارة التخطيط .
36.	إجراء دراسة فنية على مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم وتعزيز دوره في توفير فرص التعليم للمجتمع.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - مؤسسات المجتمع المدني . - خبراء متخصصون.
37.	إنشاء مركز للتقويم والقياس التربوي يعمل على تطوير معايير التقويم وبناء قواعد المعلومات للامتحانات وأدوات القياس بجميع المراحل التعليمية.	2013-2016	- وزارة التربية والتعليم. - خبراء واستشاريون تربويون في التقويم والقياس.
38.	إنشاء المجلس الوطني الدائم للتربية والتعليم والتنمية البشرية المستدامة.	2013-2015	- وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي. - وزارة التخطيط. - وزارة العمل والتأهيل .

رقم المشروع	عنوان المشروع	المدى الزمني للتنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			<ul style="list-style-type: none"> - مندوبون عن القطاع الخاص. - النقابات المهنية. - شخصيات علمية وطنية مستقلة.
39.	تطوير أو استحداث التشريعات المنظمة للتربية والتعليم بجميع مستوياته ومراحله وأنماطه	2012-2013	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة التربية والتعليم. - وزارة العدل. - مؤسسات المجتمع المدني .
40.	تنفيذ المشروع الوطني للاندماج التربوي ، في كل مراحل التعليم وبرامجه وميزانياته واعتباره من المشاريع الاستراتيجية للدولة	2013 (مستمر)	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية والتعليم. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط . - الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. - مؤسسات المجتمع المدني . - خبراء متخصصون. - دعم اليونسكو

فريق الدراسة :

مستشار بمجلس التخطيط الوطني
وزارة التربية والتعليم
مدير إدارة التخطيط والتطوير

1- د.مصطفى محمد أبوشعالة
2- د. عبد النبي محمد أبوغنية
3 - د ميلاد عبد الله الطاهر

-
- بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- رئيس الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني
- مدير مكتب تعليم واندماج الفئات الخاصة
- بوزارة التربية والتعليم
- جامعة طرابلس
- جامعة طرابلس
- مجلس التخطيط الوطني
- مجلس التخطيط الوطني
- 4 - د.المختار عبدالله جويلي
- 5 - أ.فاطمة إبراهيم بن عامر
- 6-د.علي الهادي الحوات
- 7-د.البهلول علي اليعقوبي
- 8-أحمد إبراهيم قناو
- 9 - بهيجة سعيد الطباس